

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

ميدان علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن الشيخ مليكة

عرابي زهيرة

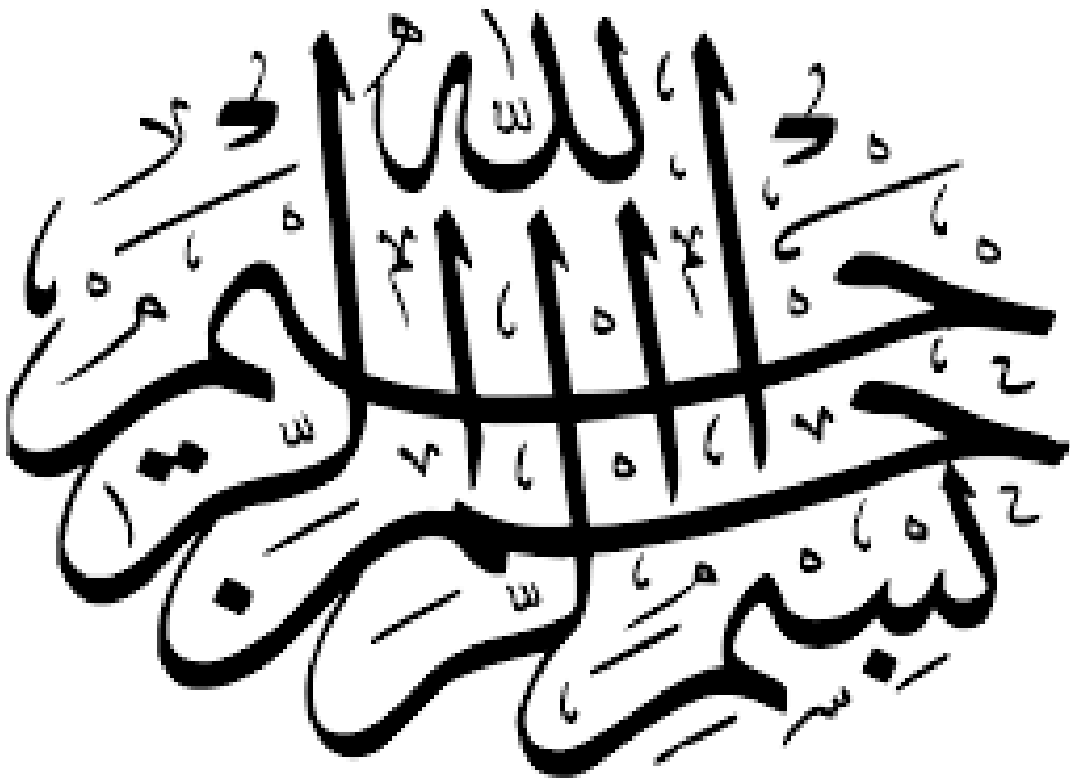
تحت عنوان:

أثر سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في المؤسسة
دراسة ميدانية في "مديرية الضرائب تيارت"

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بلكرشة رابح	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د. راشدي فاطمة	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
د. شبلاوي إبراهيم	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444هـ/1445هـ - 2022م/2023م



كلمة شكر ونقد

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

كلمات الشكر تحاربماذا عساها أن قول ولكن هي كلمات الشكر أبت إلى أن تصنف شكرا وعرفانا لكم

يا معلمين الخير نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "راشدي فطيمة" على كل ما

قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما

نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة دون نسيان مديري ومعلمي ومعلمتي من

السنوات الأولى إلى الآن.

وأشكر كل من ساعدنا وأعاننا على انجاز هذا البحث فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام

لذكرهم فهم أهل للفضل والخير والشكر ونخص بالذكر أعضاء المكتبة.

وأخيرا نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في وصولنا إلى هذه المرتبة.

الحمد لله

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد
والنجاح بفضلته تعالى أهدي:

إلى أبي الغالي يا قلبي ونبض الحروف حين تلمسها الأنامل أنت الجواب حين أسأل ما
التفاؤل بل الحياة أنت وما بين النفس والنفس أنت
إلى أمي الغالية أي شيء في هذا اليوم أهدي إليك يا ملاكي وكل شيء لديك أهدي تفاؤلاً لم
أدرك حقيقته إلا من عينيك أم أملا وليس في الأرض أمل كالذي أقراه في عينيك أم نجاحا
ونجاحي الحقيقي تحت قدميك ليس عندي شيء أعز من الروح وروحي مرهونة في يديك
إلى إخوتي عائشة، وسيلة، فضيلة، شيماء، جميلة، ملاك.

وإلى أخي وسندي في الحياة محمد
الكتابة لا تكفي لأصف كيف أحبكم والعمر قصير لأكتب حبكم أراكم بسمتي وأرى جمال
الأيام أنتم

إلى صديقاتي بشرى، وزهيرة
في أفلاك صداقتكم تدور فرحتي وعلى عتبات نبلكم يقف وفائي ... أحبكم.

مليكة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى سندي في هذه الدنيا بعد الله عائلتي أُمِّي وأبِي

إلى إخوتي على مساعدتهم ومساندتهم وتشجيعهم

وإلى كل من ساهم في هذا العمل

إلى صديقاتي بشرى ومليكة

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نافعا ومتقبلا

زهيرة

فهرس المحتويات

كلمة الشكر والتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

06 تهميد

07 المبحث الأول: مفاهيم حول سياسة الضريبة

07 المطلب الأول: ماهية ضريبة الدخل وخصائصها وأهدافها

10 المطلب الثاني: السياسة الضريبية وأهدافها وأدواتها

14 المطلب الثالث: النظام الضريبي ومقوماته

19 المبحث الثاني: أثر سياسة الضريبة على الدخل

19 المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب

25 المطلب الثاني: علاقة النظام الضريبي بالأنظمة الأخرى

29 المبحث الثالث: دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

29 المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للضرائب وللمؤسسة

31 المطلب الثاني: دور قانون ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

36 المطلب الثالث: دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

38 خلاصة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مديرية الضرائب "تيارت"

40 تهميد

41 المبحث الأول: ماهية مركز الضرائب

41 المطلب الأول: نشأة وتعريف مركز الضرائب

43 المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

المطلب الثالث: مهام هياكل مركز الضرائب بصفة عامة ومركز الضرائب لولاية تيارت بصفة خاصة

46 خلاصة

51 المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

67 خلاصة

69	خاتمة
73	قائمة المصادر والمراجع
77	قائمة الملاحق
	ملخص

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	يمثل شرائح الضريبة	01-01
52	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	02-01
53	الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة	02-02
54	الأثر الاقتصادي وعدد سنوات الخبرة	02-03
55	الأثر الاقتصادي والسلم الوظيفي	02-04
57	الإعفاءات الضريبية	02-05
58	الإعفاءات الضريبية والجنس	02-06
59	الإعفاءات الضريبية وعدد سنوات الخبرة	02-07
60	الإعفاءات الضريبية والسلم الوظيفي	02-08
61	التنزيلات الضريبية	02-09
62	التنزيلات الضريبية والجنس	02-10
63	التنزيلات الضريبية وعدد سنوات الخبرة	02-11
64	التنزيلات الضريبية والسلم الوظيفي	02-12

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	يبين أهداف السياسة الضريبية	01-01
14	يبين أدوات السياسة الضريبية	01-02
24	يبين الآثار الاقتصادية للضرائب	01-03
31	يوضح أهداف الاقتصادية للمؤسسة	01-04
33	منحنى لافر	01-05
43	هيكل تنظيمي لمركز الضرائب	02-01
44	هيكل تنظيمي للمديرية الرئيسية للتسيير	02-02
45	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب تيارت	02-03

مقدمة

إن أهم ما يميز عصرنا الحالي هو تلك الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها الضرائب وذلك لما لها من آثار تمس كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تطورت هذه الآثار بتطور دور الدولة وازدياد تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث انتقل دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وازدادت أهميتها أيضا بسبب التزايد المستمر في النفقات العامة وذلك لأنها تعتبر من بين المصادر الرئيسية للإيرادات العامة. ومن هنا فإنه من بين أسباب الاهتمام بالضرائب هو تحصيل أكبر قدر من الإيرادات بغية الضمان وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه مواطنيها غير إن فرض الضريبة يستلزم مراعاة تحقيق الموازنة بين هدفين هما الوفرة في الحصيلة المالية من جراء فرضها إلى جانب تحقيق العدالة بتخفيف الأعباء الضريبية على المكلفين بها، فإن الضرائب لا يقتصر دورها على الهدف المالي ووفرة الحصيلة بل يتعداه إلى أهداف اقتصادية واجتماعية ويسعى النظام الضريبي تحقيقها عن طريق التوزيع العادل الأعباء المالية بين المكلفين بها وفي نفس الوقت يعتبر عنصر حساسا خاصة وأنه أداة ضغط.

وعلى الرغم من أن النظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية للسياسة الضريبية، فإن اختلاف النظم الضريبية بين الدول فلا يعني اختلاف في سياسة هذه الدول، لأن السياسة الضريبية الواحدة يمكن ترجمتها عمليا إلى أكثر من نظام ضريبي، أو بعبارة أخرى إن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق أهداف نفس السياسة في مجتمع آخر فتشابه الأهداف الاقتصادية بين الدول وتشابه السياسات الضريبية لا ينبغي أن يحجب عنا تلك الاختلافات الجوهرية بينهم. تهدف السياسة الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي وجعله خادما للتنمية الاقتصادية باستخدام النفقات الضريبية، وبعد مرور أكثر عقدين من تطبيق هذه السياسة فقد أصبحت بحاجة إلى تقييم لمدى ملاءمتها وفعاليتها بالنسبة لاقتصاد الجزائر لجعلها أكثر وضوح.

إشكالية البحث:

تحدث الضريبة تأثيرات متنوعة تظهر بصورة مباشرة على المؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكم الأمثل في تخصيص وتوجيه الموارد المالية، المادية والبشرية المتاحة وتهدف للحفاظ على توازنها المالي الذي يؤدي إلي فعالية الاستغلال، وكذلك يسعى النظام الضريبي لتحقيق الأهداف الاقتصادية. من خلال هذا السياق تم دعم المؤسسات لعدة أوجه، ومن بينها السياسة الضريبية نظرا للدور الهام في تحفيز المؤسسات العمومية منها أو الخاصة.

ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

- هل لسياسة ضريبة الدخل أثر في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مقصود بضريبة الدخل؟
- ما هو مفهوم النظام الضريبي؟
- ما تأثيرات سياسة ضريبة الدخل في المؤسسة الجزائرية؟
- ما مقصود بالسياسة الضريبية وما هي أهدافها ومبادئها؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- النظام الضريبي الفعال هو النظام الذي يوفر للدولة موارد مالية ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- السياسة الضريبية تعد منهج متبع من طرف الدولة لتحديد الضريبة مقدارا ونوعا وشكلا.
- تؤثر الضريبة بشكل مباشر وغير مباشر على مرد ودية المؤسسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وتحديد حجم الدخل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة والرغبة في العمل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وإنتاجية حجم العمل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة والاستقرار الوظيفي.

أهداف البحث:

- معرفة النظام الضريبي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.
- السياسة الضريبية هي إحدى أدوات التحكم التي تجلب لنا المشاريع.
- مدى تأثير سياسة الضريبة الدخل في تحقيق أهداف الاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في:

- الضرائب والدخل لاستغلال الوضعية المالية للمؤسسة.
- الأهمية التي تكتسبها الضريبة في الواقع العلمي باعتبارها أداة دخيلة وتوجيهية في يد الدولة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية بتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة المداخيل والأرباح وإحداث مناصب شغل.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع:

- طبيعة الموضوع ذو صلة تخصصها في الدراسة (محاسبة وجباية معمقة).

- يعتبر هذا الموضوع من بين أهم مواضيع الساعة نظرا لدور الفعّال الذي تلعبه السياسة الضريبية الدخل في تحقيق أهداف الاقتصادية.
- ترسخ المعلومات وتختبر صحة الفهم.

منهج البحث:

بغية الإجابة على الإشكالية البحث ومن ثم التساؤلات المتفرعة عنها، واختبار فرضياتها المذكورة سابقا، وعليه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة البحث، حيث تم تنفيذ منهج ميداني لعينة عشوائية في مصلحة الضرائب لتحقيق أهداف الدراسة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعدادنا إلى بحثنا هذا، نذكر منها ما يلي:

- صعوبات الحصول على بيانات دقيقة.
- صعوبة الحصول على معطيات إحصائية حديثة.

دراسات السابقة:

من بين أهم المذكرات والرسائل السابقة التي اعتمدنا عليها في بحثنا، والتي تناولت موضوع السياسة

ضريبية الدخل هي كالاتي:

الدراسة الأولى: رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014، التي تهدف إلى مقارنة لتشكيلة النظام الضريبي المعاصر والنظام الضريبي الإسلامي وتوضيح أوجه الاختلاف وأوجه التشابه إلا أنه بالرغم من التشابه الموجود بين الضريبة المعاصرة والضريبة الإسلامية من ناحية التعريف وأنواع والأهداف.

الدراسة الثانية: عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016 تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أهم السياسات المالية بما فيها السياسة الضريبية ونخص بالذكر النظام الضريبي، وكان التركيز على مكونات النظام الجبائي وما شمله من إصلاحات هادفة إلى إرساء مبادئ وأسس العدالة الاجتماعية.

الدراسة الثالثة: مؤيد ساطي حمد الله، دور السياسة الضريبية الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، أطروحة دكتوراه، من بين أهداف هذه الدراسة معرفة دور قانون الضريبة الدخل الفلسطيني المفروض على القطاعات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الآثار الاقتصادية.

خطة البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة وفصلين، منها فصل نظري وفصل تطبيقي وقمنا بتقسيم كل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث يتضمن عدة المطالب كما يلي:

الفصل الأول: وهو بعنوان الإطار النظري لسياسة ضريبة الدخل، وقد خصصنا له ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول سياسة الضريبة، أما المبحث الثاني فتطرقنا أثر سياسة الضريبة الدخل، وفي المبحث الثالث اشرفنا إلى دور سياسة الضريبة في تحقيق أهداف الاقتصادية.

الفصل الثاني: فقد خصصناه لدراسة الحالة التطبيقية، وهذا من أجل إعطاء صورة في الواقع عن اثر سياسة الضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث قمنا بتقديم نظرة شاملة مركز الضرائب وخصصنا المبحث الأول إطار النظري مركز الضرائب، وأما في المبحث الثاني خصص لدراسة إحصائية، وفي الأخير تضمن هذا البحث خاتمة بمجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليل الجانب النظري والتطبيقي.

كما انهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج وبعض الاقتراحات، وتليها قائمة للمصادر والمراجع وإلى أهم الملاحق.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل
وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

تمهيد:

لقد تطورت الضريبة العامة بتطور المجتمعات حين ارتبطت طرق فرضها وتحصيلها بنوع الاقتصاد وتنظيم الاجتماعي لكل مجتمع. أصبحت أداة فعالة في يد الدولة، نظرا لدور الهام الذي تلعبه في تمويل الخزينة العمومية، فهي إيرادات الضريبية إلى الجانب الإيرادات غير الضريبية التي يعتمد عليها الإنفاق العام، فتحصيلها بالشكل الواسع يجعل الميزانية الإيجابية، وبالتالي يجعل الدولة في أريحية بعيدة عن العجز.

إلا أن معظم الدول النامية لم تسلم من ضعف هياكلها الضريبية وكذا الأجهزة الإدارية في هذا الخصوص مما جعلها غير مواكبة بالتطورات السريعة التي يشهدها العام باستمرار ولعل الجزائر من بين هذه الدول مما دفعها إلى الإدخال التعديلات على نظامها الضريبية منها تعديلات على ضريبة الدخل التي تعبر من ضرائب المباشرة والجهرية التي تعتمد على الدولة والتي صعب الاستغناء عنها، وتدخل التعديلات ضمن الدوافع النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

وباعتبار السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، وبذلك نستخلص أن السياسة الضريبية تكون مشروطة بمعطيات النظام الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكييفها لتحقيق برامج محددة وتنفيذ المشاريع.

المبحث الأول: مفاهيم حول سياسة الضريبة

تحتل نظرية الضريبة مكانا خاصا في نظريات المالية العامة، وذلك باعتبارها موردا هاما من موارد الدولة وكذلك نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة المالية، والسياسة الضريبية التي تعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف حيث تناولنا ثلاثة مطالب المطلب الأول تناولنا فيه الضريبة والمطلب الثاني تناولنا فيه .

المطلب الأول: ماهية ضريبة الدخل وخصائصها وأهدافها

لقد تعددت التعريف الخاصة بالضريبة لدى الباحثين في المالية، فمنهم من نظر إليها من الجانب الاقتصادي ومنهم من رأى أنها ظاهرة قانونية، ومنهم من درسها دراسة مالية بحثه.

أولا: تعريف الضريبة

تعددت التعاريف للضريبة والتي نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: يمكن أن تعرف الضريبة على أساس أنها اقتطاع مبلغ من المال يلزم الأفراد بشكل إجباري دفعه للسلطات العامة بدون مقابل وفقا لقواعد مقررة من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات الجهوية¹.

تعريف 02: لقد حاول كثير من رواد الفكر المالي العام تعريف الضريبة، وقد جاءت غالبية تعريفات من حاول تقديم تعريفا مشابها إلا قيما يتعلق بأهداف الضريبة التي خضعت للتطور الذي جرى بدور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى متدخلة بالشؤون والنشاطات الاقتصادية، وهكذا نجد البعض الآخر منهم الضريبة إلا وسيلة لتحقيق التغطية لنفقات الدولة. ولكن البعض الآخر منهم يركز على أهداف الاقتصادية والاجتماعية للضريبة باعتبارها وسيلة تدخل.

وهذا الاختلاف حول الأهداف هو الذي جعل لويس تروت باس يفضل الاقتصار على الجانب القانونية للضريبة باعتبارها وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنوياً طبقا لمقدرتهم التكلفة².

تعريف 03: ورد في النظرية العقد الاجتماعي للفيلسوف روسو: "إن البشر عندما اعتزموا حياة الجماعة تعاقدوا على إن يتنازل كل فرد عن قسم من حرياته الطبيعية إلى هيئة حاكمة ترعى شؤون الجماعة مستمدة سلطانتها من هذا التعاقد المشترك".

وطبقا لهذه النظرية فقد اعتبرت الضريبة في نظر كثير من العلماء "بأنها صلة من الدولة والفرد" فمثلا العالم كمونتسكيو اعتبرها "عقد بيع الفرد يشترى من الدولة حق التمتع بالجزء الآخر والتأمين عليه"³.

تعريف 04: فرضت ضريبة الدخل في العراق لأول مرة في حزيران سنة 1927 بالقانون المرقم (52) على إن يسري ابتداء من 1927/4/1 أي بأثر رجعي على الدخل الناجم عن السنة المالية السابقة (بالرغم من انه

¹ - صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص: 109.

² - سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015، ص: 122.

³ - فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة الضريبية، عمان، الأردن، 2005، ص: 11.

المفروض في القوانين المالية والجزائية إلا تسري على الماضي - استنادا إلى قاعدة عدم رجعية القوانين على الماضي) وبذلك يكون العراق اسبق الدول العربية في تطبيق ضريبة الدخل¹.

تعريف 05: في العصر الإسلامي فقد كانت الضرائب فرائض مالية تحمل إبعادا تقوم فلسفة منفردة متميزة عن بقية الأنظمة المالية السابقة ومن هذه الضرائب الزكاة، الخراج، الجزية، عشور التجارة، خمس الغنائم².

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا من طرف المكلفين حسب مقدرتهم وبصورة نهائية دون أي مقابل لتغطية النفقات الدولة.

2- خصائص الضريبة

أ- **الضريبة الالتزام نقدي:** أي أن الضريبة يتم دفعها بصورة نقدية وليست بشكل عيني كما كان سائدا في العصور القديمة حيث لم يكن هناك نقد يتعامل به الأفراد، والخاصية النقدية لدفع الضريبة تؤدي إلى سهولة دفعها ونقلها من قبل المكلفين³.

ب- **الضريبة شخصية:** ورد في نص المادة الثالثة من القانون ضريبة الدخل، وقد سمح قانون الضريبة الأردني بخصم مبالغ معينة من دخل الفرد المكلف على شكل إعفاءات شخصية أو عائلية أو لدراسة جامعية والإعالة كما إن القانون لم يسمح بتتزيل النفقات الشخصية والمنزلية من دخل وسوف يأتي تفصيل ذلك لاحقا⁴.

ت- **الضريبة التصاعدية:** من المعلوم أن السعر الضريبة هو إن النسبة المئوية التي تقطع من الدخل الخاضع لضريبة من الدخل الخاضع للضريبة وهذا السعر قد يكون نسبيا إي أن تفرض الضريبة بسعر واحد مهما كانت قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقد يكون السعر تصاعديا أي إن تفرض الضريبة بسعر يزداد كما زاد الدخل الخاضع للضريبة أي أن طبيعة العلاقة بين سعر الضريبة والدخل الخاضع لها هي طردية فالمشرع الضريبي العراقي اخذ بالسعر التصاعدي على الشخص الطبيعي سواء أكان مقيما أم غير مقيم وكذلك الشخص المعنوي⁵.

3- مبادئ الضريبة

ويعتبر "ادم سميث" أول من نظمها وصاغها في كتابه "ثروة الأمم"، وتتخلص هذه المبادئ في ما يلي:

أ- **مبدأ العدالة والمساواة:** أي التزام الدولة عند فرضها لضريبة، مراعاة تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم، فقد رأى "ادم سميث" انه يجب إن يساهم رعاية دولة في نفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبييري، **الضرائب على الدخل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص: 17.

² - عبد الباسط علي جاسم الجحشي، **الإعفاءات من ضريبة الدخل**، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 16.

³ - شامية، أحمد زهير والخطيب خالد، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص: 132.

⁴ - عبد الناصر نور، **الضرائب ومحاسبتها**، دار نشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص: 23.

⁵ - عبد الباسط علي جاسم الزبييري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

النسبية (الضريبة النسبية)، ومنه يتحدث سعر نسبي لضريبة من دخل الفرد، ومن ثم فإن النسبة المقطعة من الوعاء الضريبة تكون دائما واحدة مهما كان مقدار المادة الخاضعة للضريبة.

لكن في العصر الحديث اتجه علماء المالية إلى فكر الضريبة التصاعدية بعدما عجزت الضريبة النسبية في تحقيق العدالة المنشورة، فتفرض هذه الضريبة بنسب تتغير بتغير قيمة الوعاء الضريبي، ولاشك أن الضريبة التصاعدية تحقق قدرا أعلى من العدالة والمساواة بين المكلفين بها¹.

ب- **مبدأ اليقين (الوضوح):** نقصد باليقين أن تكون الضرائب المفروضة واضحة ومستقرة وثابتة، وحسب "ادم سميث" فإن الضريبة الملزم دفعها يجب إن تكون محددة على سبيل اليقين دون غموض، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول أو لأي شخص آخر²، والهدف من ذلك هو حماية دافع الضرائب من التعسف الممكن حدوثه من طرف موظفي الإدارة الضريبية فالضريبة يجب أن لا تكون أمرا تحكيما من طرف هؤلاء الأعوان بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة محددة لدفعها، بالإضافة للمعرفة كل الأمور المتعلقة بها مثل وقت الدفع والأسلوب التحصيل وكل الإجراءات المرتبطة بهذه الضريبة.

ت- **مبدأ الملائمة في الدفع:** فإنها تقضي بوجود تنظيم أحكام الضريبة تتلاءم مع أحوال المكلفين، سواء من حيث اختيار وعاءها وأسلوب تحديده أو من النواحي المرتبطة بكيفية الجباية وموعدها وإجراءاتها، أي أن ميعاد تحصيل ضريبة ما يجب أن يكون في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله الخاضع للضريبة.

ث- **مبدأ الاقتصاد في النفقات:** ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه³.

ثانيا: تعريف الدخل

تعريف 01: يتضح من استعراض كل من نظريتي المصدر والإثراء أن الدخل الخاضع للضريبة هو الدخل الصافي خلال فترة زمنية معينة، بحيث يبقى في نهاية على القيمة الأصلية لرأس مال الذي أنتجه، الأمر إلي يقتضى ضرورة استبعاد جانب من التيار المتدفق من خلال السلع والخدمات، يعادل قيمة استهلاك خلال هذه الفترة من رأس المال.

بذلك يتكون الدخل الخاضع للضريبة - أو بعبارة أخرى إطار المقدر على تحمل العبء الضريبي - من عنصرين: استهلاك المكلف والزيادة الصافية في ذمته المالية.

¹ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص: 155.

² - القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2001، ص: 196.

³ - ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص: 19.

ولما كان إجمالي الدخل الشخصي = الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية = الادخار الإجمالي.

كما أن الادخار الإجمالي = الاستهلاك + الادخار الصافي، فيمكن القول بأن:

صافي الدخل الخاضع للضريبة = الاستهلاكيات من السلع والخدمات + الادخار الصافي¹.

التعريف 02: هو زيادات في المنافع الاقتصادية على شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو النقصان في الخصوم، التي تؤدي إلي زيادة في الحقوق الملكية ماعدا الزيادات الناتجة من المساهمات من قبل المالكين².

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الدخل هو عبارة عن كل ما يعود على المالك فعلا من استغلاله الأموال التي يملكها أو ما يعود عليه من مكاسب فعلية ونتيجة لعمله وجهده.

ثالثا: ضريبة الدخل:

تعريف 1: ضريبة دخل تمثل أهداف مالية وابتعاد عن استخدام لتحقيق أهداف أخرى اجتماعية أو اقتصادية وهذا الهدف يدفعها إلى إمكانية الحصول على الضرائب لتمويل الحاجات المالية للدولة³.

تعريف 2: تعتبر الضريبة على الدخل نوع من أنواع الضرائب المباشرة التي تفرضها الدولة على أفراد المجتمع، وتعتبر من أهم أنواع الضرائب في الدولة الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية نظرا لكثرة المؤسسات الاستثمارية ووفرة اقتصادها⁴.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية وأهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.

أولا: السياسة الضريبية

تعريف 01: عرفت السياسة الضريبية بأنها: "تكيفا كليا لحجم الإيرادات الضريبية وكذلك تكيفا نوعيا لمصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في تقديمها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة المتكافئة بجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وخفض التفاؤل بين الأفراد هي توزيع الدخول والثروات"⁵.

¹ - يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص: 128.

² - قادري عبد القادر، أثر الكوفيد على التنسيق عناصر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص: 301.

³ - اسعد محمد علي وهاب العواد، دور ضريبة المبيعات في تمويل الموازنة العامة للدولة، مجلة 13، العدد 54، ص: 87.

⁴ - الحجازي، السيد مرسي، النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، 1998، ص: 11.

⁵ - عبد الباسط علي جاسم الزوبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديد الأزاريطة، الإسكندرية، 2013، ص: 42.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

تعريف 02: وهي مجموعة البرامج التي تعتمدها الدولة لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب الآثار الغير مرغوبة، لتحقيق الأهداف المسطرة عن طريق أدواتها¹.

ومن منظورنا كباحثين نعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة من القرارات المتخذة لتأسيس وتطبيق الاقتطاعات الضريبية، ولذلك باعتبار أن هذه الضريبة إيرادات الضريبية متحملة ومضحية بيه في فترة قصيرة الأجل، ومحتمل تعويضها في فترة طويلة الأجل. فهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، وأهداف التي تضعها الدولة لسياستها الضريبية هي أهداف فرعية منبثق من الأهداف العامة للمجتمع.

ثانيا: أهداف السياسة الضريبية

تستعمل السياسة الضريبية في أساس كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي لزال قائما وإنما تغير نوعيا تبعا لتغير مهام الدولة، كما يجب أن تعمل مع هذه الأدوات بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1- الأهداف الاقتصادية:

تعددت الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية نذكر منها ما يلي:

أ- **توجيه الاستهلاك:** تستعمل الضريبة كأداة لتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية لسلع والخدمات، فمثلا فرض الضريبة مرتفعة على بعض السلع يمكن أن يضبط استهلاكها، كما يمكن تخفيض الضرائب على بعض السلع إلى تشجيع استهلاكها.

ب- **توجيه قرارات أرباب العمل:** فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، أو القطاعات التي يفضلون النشاط فيها، لأنه يمكن استخدام الضريبة لتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل، حجم المدخرات، ومن ثم يمكن استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي للمجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ج- المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي:

تستخدم الضرائب ضمن مسعى تنسيق السياسات الاقتصادية إذا يستحيل إنجاز اندماج اقتصادي من دون تنسيق أو توحيد الأنظمة الضريبية الخاصة بالدول المنضوية تحت الاندماج في أي صورة كان (منطقة تبادل حر، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي...).

2- **الهدف الاجتماعي:** وهو هدف واحد إعادة توزيع الدخل تؤثر الضريبة على الحصص النسبية من الدخل الوطني (الوطني) المواجهة لمختلف الشرائح والفئات المكونة للمجتمع، وهذا قصد تقليل الفوارق بينها وتقليص

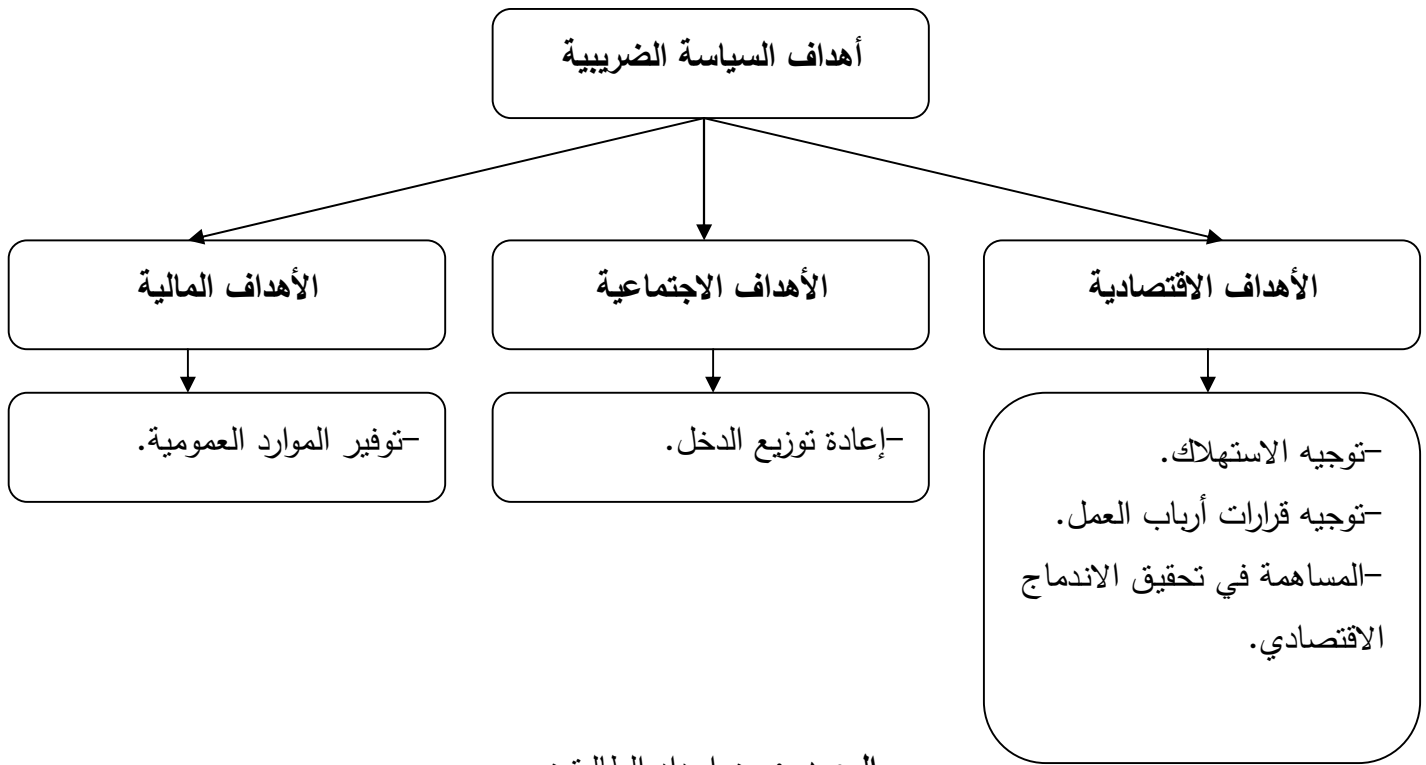
¹ - هوارى سفيان، نقال فاطمة، أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)، دراسة قياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، 2021، ص: 58.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

درجة تركيز الدخل لدى بعض الفئات، أين تقوم الضريبة بدور المصحح للاختلال في الدخل الملاحظة في التوزيع الأولي.

3- الهدف المالي: وهو توفير الموارد العمومية ينطلق التعريف التقليدي للضريبة من كونها أداة لتغطية الأعباء العامة للدولة. ويتم تبرير الضريبة في العادة بالضرورات والحاجات الميزانية. ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي، فضلا عن الطابع غير التضخمي التمويل ضريبي¹.

الشكل رقم (01-01): يبين أهداف السياسة الضريبية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية، تعرف في الأدبيات الاقتصادية بالنفقات الضريبية التي يعرفها دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001 وهي كالتالي:

1- الإعفاء الضريبي: يتمثل أساسا في الإعفاء بعض المكلفين بصفة مؤقتة أو دائما من سداد مبالغ الضرائب وإسقاط حق الدولة عليهم مقابل التزام هؤلاء بشروط معينة، ففي الحالة المؤقتة أو الإعفاء المؤقت يستفيد

¹ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 110.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

المكلف بعدم دفع قيمة الضرائب خلال فترة زمنية معينة وبعد انقضاء المدة يكون ملزم بدفع كباقي المكلفين، مثال ذلك المؤسسات الناشئة والاستثمارات التشغيل الشباب في الجزائر، إما فيما يخص الإعفاء الدائم فنجد في الدول التي تشجع الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم إعفاءات من دفع مستحقات الضرائب طيلة فترة المشاريع الاستثمارية¹.

2- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء: وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض إجراءات الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة. يمكن إن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع وهذا يسمح بمكلف الضريبة بتحقيق وفر ضريبي ناجم عن تغيير المعدل الحدي لإخضاع نحو الانخفاض من جهة وتقليص حجم المادة الخاضعة لضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا.

3- التخفيضات الخاصة بالمعدل: يعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعادة استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات².

4- نظام الإهلاك: يعرف الإهلاك على انه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو أصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك، ويترج هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك، ويعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه ثابت، متزايد، متناقص، وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار، خاصة في فترات التضخم كلما اعتبر ذلك امتياز الصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

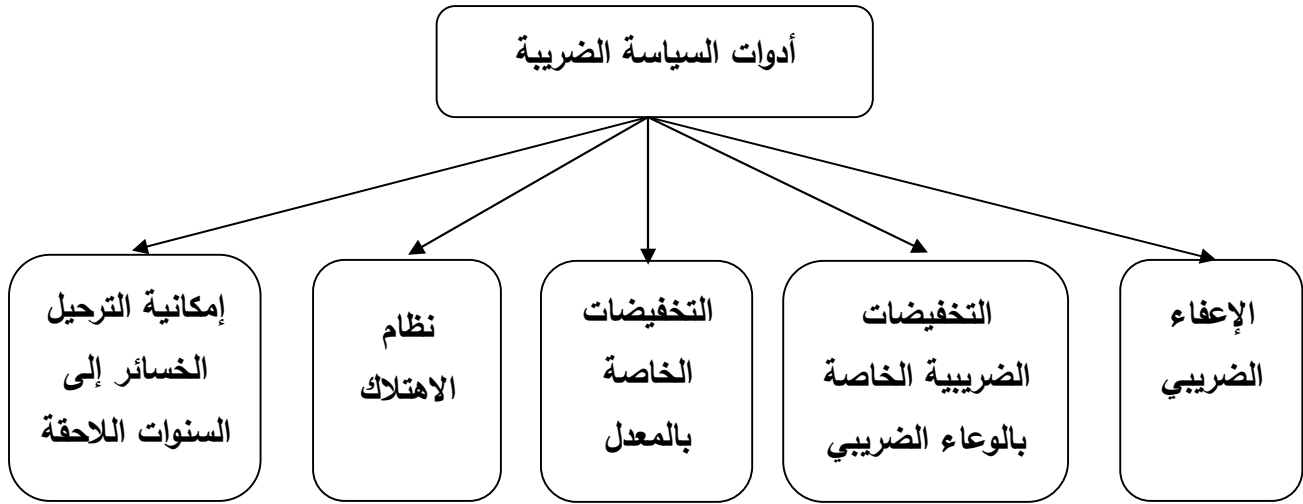
5- إمكانية الترحيل الخسائر إلى سنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتناس الأثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة³.

¹ - بلمصفاوي عمر؛ علاش أحمد، إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر للحد من أثار الأزمة المزدوجة لركود الاقتصاد العالمي وجائحة كورونا 2020، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد1، 2022، ص: 424.

² - عفيف عبد الحميد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية دراسة الحالة في الجزائر، مجلة دراسات جنائية، جامعة سطيف، المجلد 03، العدد 02، 2014، ص: 239.

³ - سلمان عادل، شليق رابح، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية والاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة الحالة الجزائر، الميدان الدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2018، ص: 146.

الشكل رقم (01-02): يبين أدوات السياسة الضريبية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: النظام الضريبي ومقوماته

تعتبر فعالية إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة. وتتطلب فعالية النظام الضريبي توفر عدة شروط واعتبارات ترتبط بجانب التنظيم، الفني، المادي، البشري والإداري، تناول البحث العقبات التي تواجه فعالية النظام الضريبي. من خلال إبراز مختلف العوامل التي تعيق تلك الفعالية بعد ذلك قمنا باستكشاف مقومات النجاح النظام الضريبي¹.

أولاً: النظام الضريبي:

تعدد التعريفات النظام الضريبي في الكتابات العربية وأجنبية فلبعض يرى إن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق.

تعريف 01: ووفقاً للمفهوم الواسع إن النظام الضريبي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي تؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية لنظام والذي يختلف ملامحه بضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع مختلف". إما المفهوم الضيق فهو "يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من استقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"².

ومنه فإن المفهوم الضيق للنظام الضريبي يتركز على النمط الفني الذي من خلاله يتم اختيار الضرائب التي تفرض معدلاتها وكذا الإجراءات القرض واليات وطرق التحصيل.

¹ - ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي، مع شروط إلى حالة الجزائر، مجلة 3، العدد 6، 2009، ص: 58.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، جامعة الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإصحاع الفنية، ص: 13.

تعريف 02: هو هيكل ضريبي ذو ملامح وطريقة عمل محددة ملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع والتي بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب¹.

التعريف 03: هو مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف الجبائية².

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن هناك مفهومًا للنظام الضريبي وهما المفهوم الضيق والمفهوم الواسع:

-المفهوم الضيق: هو عبارة عن مجموعة عن أسس وقواعد قانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاب الضريبي في مراحل.

-المفهوم الواسع: هو عبارة عن كيان يمثل الواجهة الحسية للنظام الضريبي ويعكس الساسة الضريبية السائدة في المجتمع والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في حصيله ضريبة من أجل تمويل النفقات العامة للدولة.

ثانياً: مقومات النظام الضريبي

تتحكم في فعالية النظام الضريبي مجموعة من المقاييس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الاعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط النظام الضريبي، وتكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش ونوجزها كالتالي³:

1- احترام المبادئ الضريبية:

إن اعتماد الدولة على الضرائب كوسيلة تمويلية من جهة وأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، وكون الضريبة فريضة إجبارية لاختر للمكلف في فرضها وتحديد مواعيد دفعها، لذلك استدعى وجود مبادئ يجب مراعاتها عند وضع أي نظام ضريبي فعال، وتهدف هذه المبادئ إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصالحه المكلفين وتتمثل هذه المبادئ في:

أ- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل:

يقنضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يحصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ممن يمكن، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من

¹ - بوكروش محمد أمين، قويدري كمال، تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، جامعة البليدة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق تنمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص: 95.

² - منصور شريفة، عدة أسماء، النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الجبائية، جامعة وهران 2، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 2، 2020، ص: 50.

³ - ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، 2013، ص: ص: 401.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

مدا خيل خزينة الدولة، أو بعبارة أخرى كلما فلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا. فحسب خزانة الدولة وبالتالي وفرة حصيلة الضرائب، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- استعمال التقنيات المتطورة مثل الحاسوب بغية ربح الوقت وإتقان العمل.

- حسن استعمال الوثائق الضريبية حيث تكاليفها على حساب إدارة الضرائب تقدم مجانا للمكلفين.

ب- مبدأ التنوع: نقصد به بالتنوع الضريبي تعدد الضرائب أي وجود مزيج من الضرائب المباشرة وغير مباشرة قصد إساهام جميع الأفراد في إيراد الدولة، ويساهم التنوع في تحقيق الكفاية المالية بالإضافة إلى العدالة الضريبية، ويتركز مبدأ التنوع على أنه لكل ضريبة مزايا وعيوب لذلك تقتضي الضرورة وجود عدة ضرائب تكمل بعضها البعض، ويتطلب التنوع وجود درجة عالية من التنسيق والترابط والتكامل بين مختلف الضرائب، إلا أن التنوع المفرط سيكون سيئ وغير اقتصادي لذلك توجد حدود الاتجاه.

ج- مبدأ المرونة: تتبنى كل دولة نظاما ضريبيا يتلاءم مع نظامها وهيكلها الاقتصادي، ومرحلة التطور التي يشهدها، إذا تعكس طبيعة النظام الضريبي في دولة ما، جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرة بها سابقا وأساد حاليا، والتي صاغت طبيعة النظام الضريبي المتبع، لذا يجب على أن النظام الضريبي الفعال أن يكون وليد ظرفه وزمانه ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف بالمرونة الكافية، والتي تسمح باستمرار كعنصر متطور وفعال في النظام المالي للدولة، كما أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يحول النظام الضريبي الفعال إلى نظام ضريبي غير فعال لا يتلاءم مع الوضع الجديد، مما يستدعي مرونة النظام الضريبي حتى يستجيب بسهولة لتغيرات الداخلية والخارجية، ويتوقف ذلك على مدى قابلية الضريبة لتغيير بسرعة طبقا للظروف الجديدة، وبالتالي يصبح النظام الضريبي الديناميكي¹.

2- التنظيم الفني الضريبي الجيد:

يهتم التنظيم الفني الضريبي بمختلف العمليات الضرورية لفرض الضريبة، وذلك من خلال تحديد وعاء الضريبة ثم طريق حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة.

ويمكن التنظيم الفني الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة التي

نلخصها في ما يلي:

أ- تفضيل الضريبة على الدخل على حساب رأس مال وإنفاق الدخل: يمكن تصنيف الضرائب تبعا لموضوع الضريبة إلى ضرائب تفرض على الدخل الفرد، وكذلك تفرض على رأس مال، وتفرض عند إنفاق الدخل. ويمكن تفضيل الضريبة على الدخل بحيث أنها تقترب من العدالة في توزيع العبء الضريبي، بإضافة إلى توفير موارد مالية هامة، معا اتخاذ رأس مال كوعاء تكلمي حيث يعتبر أداة فعالة في تقليل الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، أما الضريبة على الإنفاق فيجب أن تقتصر على السلع الكمالية دون السلع الضرورية لان هذه الضريبة لا تراعي المقدرة التكاليفية للمستهلك.

¹ - ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 403-404.

ب- تفضيل الضريبة على الدخل العام على حساب الضريبة النوعية: قد تفرض الضرائب على الدخل حسب أسلوبين رئيسيين، فقد تفرض ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد مصادره وتعرف بالضريبة على الدخل العام، كما قد تفرض ضريبة خاصة على كل نوع من فروع الدخل وتعرف بالضريبة النوعية، وتعتبر الضريبة على الدخل العام هي الأفضل حيث أنها تقترب من العدالة وتحقق الاقتصاد في النفقة، كم أن أغلب الاتجاهات المعاصرة وكذلك المؤسسات المالية الدولية تتصح بتطبيقها.

ج- تفضيل الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية: عند تحديد قيمة الضريبة نقوم بفرض المعدلات الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة، وفي هذا المجال نميز بين المعدل الثابت والمعدل الصاعد وتعتبر الضريبة التصاعدية أفضل من الضريبة النسبية من الناحية العلمية، إما من الناحية التطبيقية فالأمر سيتعلق بطبيعة الضرائب المطبقة وكذلك بالظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة على حده، حتى لا ينعكس سلبيا على فعالية النظام الضريبي.

3- كفاءة الإدارة الضريبية:

تشكل غدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي.

يتم تنظيم إدارة الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ، حيث تتولى الإدارة المركزية وظائف التخطيط والرقابة وإصدار التعليمات والتفسيرات وتنظيم شؤون الموظفين وتدريبهم والسهر على رفع الكفاءة الإنتاجية للإدارة الضريبية، بينما تتولى الإدارة التنفيذية كافة أعمال التنفيذ التي تتطلبها إجراءات الربط وتحصيل الضريبة.

ويتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية ووظائفها وتوفير عدة مقومات نجملها فيما يلي¹:

- ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما كسب ثقة المكلف.
- يجب على الإدارة الضريبية إن تضمن أحسن تطبيق لنظام الضريبي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومردوديته التامة.
- القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث إن هذا الأخير يؤثر سلبيا على مردودية النظام الضريبي.

4- تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش:

يعتبر النظام الضريبي انعكاسا للواقع، كما أنه يتأثر بمقتضيات الظروف، لذلك يقتضي تصميم النظام الضريبي الفعال التكيف مع مختلف المحددات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وأن يواكب مختلف التغيرات التي تطرأ عليها، وفي يجب على القرار الضريبي أن يسعى إلى ما يلي:

- ضبط معدلات النمو المحلي من خلال تحريض الاستثمارات المنتجة.

¹ - ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 405-408

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

- تحقيق والاستقرار الاقتصادي من خلال توازن ميزانية المالية، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.
- القضاء على الاختلافات الجهوية باستعمال الضريبة القطاعية.
- الترقية الاجتماعية ورفاهية الأفراد بحيث تسمح الضريبة بتخفيف عدم المساواة في توزيع الدخل.

ثالثاً: أركان النظام الضريبي

وفقاً للمفهوم الواسع للنظام الضريبي فإن هذا الأخير يركز على ركنين رئيسيين هما الهدف والوسيلة.

1- الهدف: يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة وهي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يمكن في اعتباره إحدى المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة يمكن الدولة من تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو اتجاه معين، أو من خلال إعادة توزيع الدخل حيث تستقطع الدولة جزء من والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة أو تقدير إعانات عائلية لفائدة أصحاب الدخل المحدودة.

وعلى هذا الأساس تتشكل أهداف النظام الضريبي للدول وفقاً لظروف واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتواكب ما يلحق على هذا الواقع من التطور.

2- الوسيلة: يركز النظام الضريبي على مجموعة الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه والتي تتدرج ضمن عنصرين، أحدهما فني والأخر تنظيمي، ويشكل هذان العنصران معاً ما يعرف بالنظام الضريبي بمفهومه الضيق¹.

3- العنصر الفني: يتكون النظام الضريبي من الناحية الفنية من مجموعة الضرائب المختلفة في زمن معين وفي بلد معين، ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للنظام الضريبي في إطار القوانين والتشريعات الضريبية التي تصدرها الحكومة وبمساهمة ممثلي الشعب (الهيئات البرلمانية)، حيث يمثل القانون الوسيلة المفضلة لتأسيس الضرائب.

4- العنصر التنظيمي: تبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة، وعند تحديد عناصر وعائها، إذا يجب أن تكون هذه الضريبة متناسقة ومتفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها، وذلك ضماناً وحفاظاً على الهدف الأساسي.

- تجنب تراكم الضرائب على الأوعية الضريبية حتى لا تتجاوز الأعباء حدود المقدرة التكاليفية.

- مراعاة الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في المجموعة.

- مراعاة الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يتضمنها النظام الضريبي.

- المرونة هي القدرة على مراعاة التغيير في الحصيلة الضريبية بما يتناسب والتغيير في الدخل الوطني وبالالاتجاه نفسه².

¹- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 20، ص: 21.

²- مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة، 2020، ص: 09.

المبحث الثاني: أثر سياسة الضريبة على الدخل

تعتبر الضرائب بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص أحد أهم المؤثرات والمحددات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة، وتزخر الكتب والدوريات الاقتصادية المالية العامة 2007 بدراسة تلك المؤثرات والمحددات ومحاولة فهمها بهدف الوصول إلى هندسة نظام ضريبي يتفق مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة 2008 فالضرائب وخاصة ضريبة الدخل تؤثر في الادخار والاستثمار وعرض العمل¹.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب

فإن الضريبة ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي في المجتمع. ومن تم فإنه قد يتعدى فصل الآثار التي ترتبت على فرض الضريبة عن غيرها من الآثار التي نتجت عن العديد من العوامل الأخرى، بل إنه قد يصعب اكتشاف العلاقات بين الأثر والمؤثر في كثير من الحالات، والضريبة لا تعمل على فراغ وبالتالي فإن آثارها تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تعمل فيها².

1- آثار الضرائب في مجال الإنتاج: يقول بعض الاقتصاديين بأن الضرائب تؤدي إلى تحريك نشاط الأفراد وتدفعهم نحو زيادة الإنتاج حتى إذا كان عبئها ثقيلاً وذلك لكي يعوضوا النقص الذي حدث في دخولهم نتيجة لفرض الضرائب، بينما يقول البعض الآخر بأن الضرائب تؤدي إلى تعطيل نشاط الأفراد وتضعف من إنتاجيتهم وتعرقل التقدم الاقتصادي خاصة إذا كانت ثقيلة.

أ- أثر الضرائب على الإنتاج القومي: لاشك أن الضريبة تؤثر على مقدرة الأفراد على العمل ورغبتهم في انتقال عناصر الإنتاج من فرع إلى آخر.

- آثار الضرائب على كل من العمل والادخار والاستثمار:

تقتطع الضرائب كجزء من دخول الأفراد كتقليل من مقدرتهم على العمل نتيجة للنقص الذي يحدث في كفاءتهم الإنتاجية إذا ما حرّموا من استهلاك جزء من الكمية التي كانوا يحصلون عليها من الضروريات قبل فرض الضريبة أو عجزوا عن دفع نفقات تعليم أبنائهم مما يقلل من الكفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والمقبلة معاً وقد رأى هذا الاعتبار بمعظم التشريعات إلى تقرير إعفاءات مراعاة للحد الأدنى اللازم للمعيشة والأعباء العائلية في مجال ضرائب الدخل وإلى الامتناع عن فرض ضرائب الاستهلاك على السلع الضرورية كما تستطيع الدولة أن تخفف عن هذا الأثر عندما تتولى تقدير خدمات مجانية كالعلاج والتعليم ...

وفيما يتعلق بالقدرة على الادخار كلنا يعرف أن الأفراد يوزعوا دخولهم بين الاستهلاك والادخار والذي يتوقف بدوره على الميل الاستهلاك وعلى حجم الدخل ومع ذلك يمكن أن نتوقع حدوث نتائج عكس ما سبق إذا أصر الأشخاص على ادخار مبالغ معينة، فيلجئون لخفض استهلاكهم أو زيادة مجهاداتهم لزيادة دخلهم.

¹ - عادل يعقوب الشمالية، أثر ضريبة في توزيع الدخل في الأردن، المجلد 38، العدد 02، 2011، ص: 346.

² - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الأزاريطة، 2000، ص: 278.

- آثار الضرائب في الرغبة في العمل والادخار والاستثمار:

يتوقف أثر الضريبة في رغبة الأفراد في العمل في العمل والادخار على أمرين هما:

➤ **مرونة الطلب على الدخل:** حيث يوازن الفرد عادة بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل وبين ثمن هذه الوحدة مقدار بمشقة الجهد أو التضحية التي يتحملها في هذا السبيل بمعنى آخر هو يوازن بين منفعة الدخل الحدية ومشقة الجهد الحدية فإذا كان الطلب الأفراد على الدخل غير مرن أي إذا كانوا يرغبون في الحصول على نفس الدخل، فإن الضريبة تؤدي في بداية الأمر إلى إنقاص دخلهم ثم تدفعهم إلى مضاعفة جهودهم حتى يصل الدخل من جديد إلى مستواهم القديم.

أما إذا كان طلب الأفراد على الدخل مرنا أي وسعهم التفاوضي عما تقتطعه الضريبة من دخولهم أما لأن لديهم فائضا أو لأنهم يستطيعون العيش بما يتبقى لديهم من دخل حتى إذا ترتب رغبتهم في العمل.

➤ **طبيعة الضريبة:** هناك أنواع من الضرائب تحفر الأفراد عادة على مضاعفة نشاطهم الإنتاجي مثل الضريبة على كسب العمل وهناك أنواع أخرى من الضرائب لا تؤثر على رغبة الأفراد في العمل والادخار مثل الضرائب على الأرباح القدرية والضرائب على الأرباح الاستثنائية وبعض الضرائب الاحتكار طالما أنها لا تحثه على تغيير حجم الإنتاج أو الأسعار البيع، وفيما يتعلق بتأثير الضرائب على الاستثمار فإن الضرائب تؤثر على العناصر المحددة الاستثمار وأهمها معدل الربح فيزيد ميل الاستثمار مع زيادة فرص الربح ومعدلاته وينخفض مع انخفاضها ما يمكن أن تؤدي الضرائب على الدخل التصاعدي منها إلى خفض الاستثمارات بصورة مباشرة كذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد ينتج عنه انخفاض الاستثمار وفي حالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر على الضريبة.

- **تأثير الضرائب على تنقل عوامل الإنتاج (شكل الإنتاج):** واقع أن الضريبة التي لا تسبب تحولا في موارد الإنتاج هي الضريبة التي تفرض بالتساوي على جميع أنواع استعمالات هذه الموارد.

وتؤثر الضرائب على الإنتاج عن طريق التأثير في غرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية كذلك لأن عروض رؤوس الأموال هذه يتوقف على حجم الادخار الذي يتبعه الاستثمار ولما كانت الضرائب تقلل من دخول الأفراد قلة الادخار فانخفاض في رؤوس الأموال يظهر هذا الأثر بوضوح بالنسبة للضرائب المباشرة خاصة إذا كان سعرها تصاعديا لأنها تصيب الدخل الطبقة الغنية أما أثر الضرائب غير المباشرة ينحصر في نقص الاستهلاك ويؤدي في نقص الإنتاج إلا أنه يمكن أن ينشأ ادخار جماعي تحققه الدولة¹.

- **أثار الضرائب على الاستهلاك:** بالتأكيد أن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات، وان كان ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلع والخدمات. فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية (لانخفاض مرونة الطلب عليها).

¹ - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012، ص: 142، ص: 149.

وفي حين يبرز هنا الأثر بالنسبة للسلع غير الضرورية بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها. ولكن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة أقل من تأثيرها على الدخل الصغيرة التي يتخصص معظمها للاستهلاك عادة، هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى لا بد من التعرف على برامج الإنفاق الحكومي لحصيلة الضرائب والآثار الناتجة عنه، حيث إن الآثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بآثار السياسة الإنفاق العامة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي¹.

2- **التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي:** إلى جانب الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الضريبة على الكميات الاقتصادية الكلية، تتفرد الضريبة بإحداث آثار تنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي الذي قد يختلف، وعادة ما يختلف، عن التوزيع القانوني الذي قصده المشرع لهذا العبء.

أ- **من يتحمل عبء الضريبة:** رأينا أن الضريبة تقتطع جزء من دخل الممول، وأنه يعمل لذلك على مقاومتها، إما عن طريق التهرب منها وإما عن طريق تجنبها بالامتناع عن الواقعة المنشئة لها. غير أن الممول القانوني، وهو الملتزم قانوناً بدفع الضريبة. وقد يعمل من خلال قوى السوق، على إلقاء عبئها على شخص آخر، الذي قد يسلك السبيل نفسه، حتى تستقر الضريبة على الممول النهائي.

ويقصد بعبء الضريبة، تلك العملية التي يتم بها نقل العبء النقدي المباشر للضريبة، خلال تغيرات الأثمان، من الوعاء الذي فرضت عليه إلى وعائها النهائي. الأمر الذي انه ليس الضروري أن يكون المكلف قانوناً بدفع الضريبة هو الذي يتحملها بصفة نهائية، وذلك حينما يتمكن هذا الممول القانوني من نقل عبئها جزئياً أو كلياً إلى شخص آخر. وظاهرة استقرار عبء الضريبة اعم من ظاهرة نقل عبء الضريبة، لأنها تشمل، بالإضافة إلى هذه الظاهرة الأخيرة، على استقرار هذا العبء على الممول النهائي. ومن خلاها يتوزع العبء الضريبي وتنتشر آثار الضريبة في الاقتصاد القومي.

ب- **صورة نقل عبء الضريبة:** يفرق بين ثلاثة صور لنقل عبء الضريبة.

- **النقل الكلي والنقل الجزئي:**

إذا انتقلت الضريبة بكاملها إلى عاتق شخص آخر غير المكلف بها قانوناً نكون بصدد نقل كلي لعبئها، وإذا لم يتمكن الشخص المكلف قانوناً بها إلا نقل جزء من الضريبة نكون أمام نقل جزئي للعبء الضريبي. ومن هذه الناحية يميز الشرح بين ثلاثة أنواع من الضرائب.

➤ **ضرائب لا يمكن نقلها عبئها على الإطلاق،** ومثال ذلك الضرائب على الأشخاص (ضرائب الفرد) والضرائب على الشركات، وكذلك الضرائب على الدخل المفروضة على الأشخاص البعيدين عن أي نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري (كالضرائب على كسب العمل)، والتالي تنتقي أية مبادلات يمكن إن تقوم بينهم وبين أفراد آخرين يستطيعون من خلالها نقل العبء الضريبي كله أو بعضه إليهم.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 123.

➤ الضرائب يمكن نقل عبئها جزئياً، مثل ذلك الضرائب على الدخل الضرائب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بمناسبة قيامهم بالنشاط، في معاملات مع أفراد آخرين يستطيعون من خلالها تحميل أثمان من منتجات جزءاً من الضريبة، يتوقف مقداره على العديد من العوامل الاقتصادية.

➤ ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل، وتتمثل في الضرائب المفروضة على (ضرائب الاستهلاك، ضرائب على لرقم الأعمال، الضرائب على الإنتاج ... إلخ) ويرى كتاب المالية إنه إذا ما فرضت هذه الضرائب على كافة المنتجات فإنه يصعب نقلها بالكامل وإنما ينتقل جزء فقط من عبء هذه الضرائب، ويتوقف مقداره على عدد من العوامل الاقتصادية.

- النقل إلى الأمام والنقل إلى الخلف:

ويقصد بنقل العبء الضريبي إلى الأمام أن يسلك هذا النقل الاتجاه نفسه الذي تسلكه العمليات الإنتاجية، أي الذي تسلكه السلعة في طريقها من المنتج إلى المستهلك أي أن يكون هذا النقل إلى مرحلة من مراحل السلعة تالية لتلك التي فرضت عليها الضريبة. ويكون ذلك برفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة أو بمقدار جزء منه. ويقصد بنقل العبء إلى الخلف أن يسلك هذا النقل عكس اتجاه الذي تسلكه العملية الإنتاجية، أي أن تكون هذا النقل إلى مرحلة من مراحل السلعة السابقة على تلك التي فرضت عليها الضريبة. ويكون ذلك بخفض أثمان عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة (أجور العمال، أثمان المواد الأولية ... إلخ) بمقدار الضريبة أو بمقدار جزء منها.

وهذا قد تنتقل الضريبة في جزء منها إلى أمام، وفي جزء آخر إلى الخلف. يتوقف اتجاه الذي تنتقل إليه الضريبة على الظروف الاقتصادية السائدة، وعلى ظروف طلب وعرض السلعة، وعلى القوة التي تتمتع بها التنظيمات الاجتماعية خاصة (نقابات عمال وجمعيات الدفاع عن حقوق المستخدمين ... إلخ) ومن الناحية العملية، يعتبر نقل الضريبة إلى الأمام هو أكثر صور النقل انتشاراً وأهمية ولذا فالغالب، إن يتحمل المستهلكون جزءاً كبيراً من الضرائب خاصة تلك التي تفرض على الإنفاق¹.

- النقل المقصود والنقل غير المقصود (من حيث قصد المشرع):

عندما يكلف المشرع بعض الأشخاص دفع الضرائب معينة نتيجة الاعتقاد أنهم سيتمكنون من نقلها، وينجحون في نقلها إلى غيرهم فإن النقل يكون مقصوداً. أما إذا كلف المشرع أشخاصاً بالضريبة معتقداً عدم إمكان انتقالها إلى الغير، فإن النقل لا يعتبر مقصوداً لذا استطاعوا نقلها.

ومن المتفق عليه، بصفة عامة، إن المشرع يقصد إن يستقر العبء الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ضرائب رأس المال) على المكلفين بها قانوناً. كذلك من المتفق عليه، بصفة عامة إن المشرع يقصد عند تكليف المنتج أو التاجر أو المستورد بدفع الضرائب غير المباشرة (وخاصة الضرائب على الاستهلاك والضرائب على الواردات) أن ينقل كل منهم الضريبة إلى المراحل التالية عليه إلى أن يقع عبئها النهائي على المستهلك. ومع

¹ - زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص، ص: 199، 202.

ذلك قد يفضل المنتجون في بعض الظروف الخاصة (فترات الانكماش والكساد) تحمل كل أو بعض الضرائب غير مباشرة والتي يمكنهم نقلها إلى المستهلكين. وكذلك قد يفضل بعض المنتجين نقل كل أو بعض الضرائب المفروضة على الأرباح وكذلك في بعض الأحوال الخاصة (فترات الانتعاش والرخاء)¹.

ت- **العوامل التي يتوقف عليها نقل العبء الضريبي:** رأينا إن نقل عبء الضريبة، وهو يتم عن طريق تغيير الأثمان، ويتوقف على قدرة المكلف قانونا بدفع الضريبة على تغيير هذه الأثمان، وهي قدرة تتوقف على مختلف ظروف العرض والطلب، وهي ظروف تختلف من سلعة إلى سلعة أخرى، الأمر الذي يعني أنه ليس من السهل أن يحدد مقاما قواعد العامة تحكم نقل عبء الضريبة في مختلف الحالات، فمثل هذا النقل يعبر ظاهرة مركبة تتوقف على عوامل مختلفة تعود بصفة عامة على الظروف العرض والطلب، وإلى الفن الضريبي، وإلى الظروف الاقتصادية.

- **الفن الضريبي:** ينقسم إلى ثلاثة أمور وهي: وعاء لضريبة ومدى قربه أو بعده عن المبادلات، ومدى عمومية الضريبة وسعر الضريبة. وبصفة عامة أنها جميعا تؤثر في القدرة على نقل عبء الضريبة خلال تأثيرها في مدى مرونة العرض والطلب.

- **مرونة العرض و الطلب:** يمكن القول أنه كلما كانت مرونة العرض كبيرة أمكن نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بسهولة أكبر، والعكس صحيح، وذلك مع ثبات الظروف الخاصة بالطلب. وإذا فرضت الضريبة على السلعة ذات عرض مرن مرونة لانتهائية فإن المنتج يستطيع أن ينقل عبء الضريبة بالكامل إلى المستهلك. وتفسير ذلك إن المنتج يتحكم في عرض (عن طريق إنقاذه)، وبذلك يتمكن من رفع الثمن بمقدار الضريبة إما إذا فرضت الضريبة على سلعة ذات عرض عدم المرونة فإن المنتج لن يستطيع إن ينقل أي قدرة من الضريبة إلى المستهلك، وعليه أن يتحمل وبالتالي عبء الضريبة بكامله وبذلك لعدم قدرة المنتج على التحكم في العرض السلعة.

- **طبيعة السوق:** يتوقع نقل عبء الضريبة على طبيعة السوق، وكقاعدة عامة، فإن عملية نقل عبء الضريبة تتم في مختلف الحالات، عن طريق تأثير الضريبة في كمية التوازن (العرض والطلب) أي في الظروف التي تضمن تحقيق أكبر ربح ممكن.

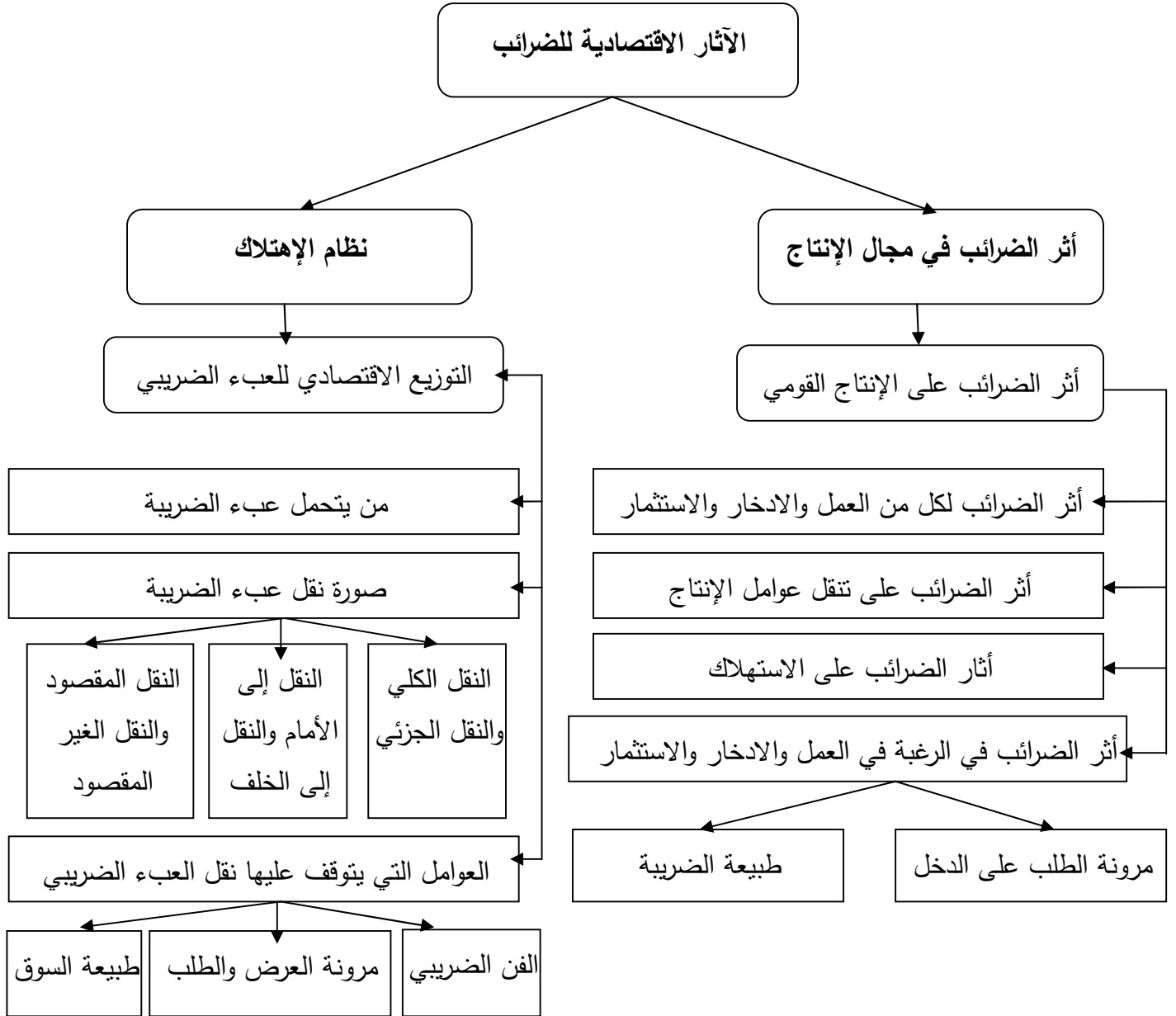
ففي سوق المنافسة الكاملة، يكون المشروع مضطرا إلى تحمل عبء الضريبة ولا يستطيع أن ينتقل منها أي جزء إلى المشتري، وذلك في المدة القصيرة، حيث يكون على كل مشروع حتى يعيد توازنه ويحدث في نفس الشيء إذا تعلق الأمر بفرض ضريبة مباشرة، كان تفرض ضريبة أرباح المشروعات. حقيقة إن هذه الضريبة لا تدخل في تحديد نفقة الإنتاج، ومن ثم لا تؤثر في كمية الإنتاج، وتستقر بذلك في المدة القصيرة على عائق المشروع. أما في سوق الاحتكار فيؤدي فرض الضريبة على السلعة (ضريبة غير مباشرة إلى زيادة

¹ - زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

نفقة الإنتاج، بحيث يرتفع منحني النفقة الحدية ليقطع منحني الإيراد الحدي في نقطة أعلى من النقطة السابقة على فرض الضريبة¹.

الشكل رقم (03-01): يبين الآثار الاقتصادية للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتماداً على حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الأزاريطة، 2000، ص 278

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعتي بيروت، الإسكندرية، 1997، ص، ص: 205، 207.

المطلب الثاني: علاقة النظام الضريبي بالأنظمة الأخرى

تسعى النظم الضريبية أي دولة إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة، وواقع الأمر أن النظم الضريبية تنشأ في ظروف اقتصادية اجتماعية وسياسية متباينة، والتي تعتبر كمحددات لها، فهي التي تحدد أهدافها ومكوناتها وهيكله، حيث انه يمكن أن تظهر الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تغييرات على النظم الضريبية وفقاً لتطور حاجة الدولة لمواجهة هذه الظروف، وعليه فان عناصر ودعائم النظم الضريبية الهادفة إلى تحقيق أهداف الدولة قد تكون قابلة للتوافق أو التعارض، مثال ذلك "التعارض بين هدف حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية من جهة وهدف التحرر الاقتصادي وكفاءة تخصيص الموارد من جهة أخرى"، وحتى يمتلك النظام الضريبي مقومات نجاحه يتوجب على مصممي أي نظام ضريبي إن يأخذوا تلك الظروف بعين الاعتبار والتي تفرض وجود هذا التوافق أو ذلك التعارض، وأن يكونوا على دراية باحتمالات كل التوافق والتعارض عند استكمال تصميم النظام الضريبي أو عنده تطويرها وتعديله، وعليه لابد من تسليط الدراسة على علاقة بالمحددات بالنظم الضريبية.

أولاً: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي

يعد النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما يعني أن النظام الضريبي يؤثر في الحياة الاقتصادية، ويستخدم لتوجيهها فهو يعكس الأوضاع الاقتصادية، وهو يدل على أنه يتأثر بهذه الأوضاع من حيث لأهداف والبنيان والحصيلة.

لذا سنتطرق إلى انعكاس النظام الاقتصادي على النظام الضريبي، بمعنى الدور الذي يقوم به وفي التنظيم الفني للضرائب الذي يستخدمه وهو ما يبرز بصفة أساسية اختيار وعاء الضرائب، وتحديد المقدرة التكلفة للمكلف بالضريبة، وإلى تحديد سعر الضريبة.

فالنظام الاقتصادي يحتوي النظام الضريبي وهو جزء من فلسفته ورسالته، أي يحدد له الدور الذي يقوم به، والأدوات التي يستخدمها، كيفية استخدامها، وعموماً يمكن أن نميز نظامين اقتصاديين هما النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر)، والنظام الاقتصادي الاشتراكي (المخطط أو الموجه) ومن البديهي أن الخصائص وسمات النظاميين السابقين سيكون لها بالغ الأثر على اختيار النظام الضريبي المناسب لتحقيق أهداف المجتمع. وما تجدر الإشارة إليه هو أن النظام الضريبي ذوا أهمية كبيرة في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي، وسبب ذلك أن الدولة لا تملك سيطرة مباشرة واسعة على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي عكس النظام الاشتراكي.

1- علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى النشاط الخاص، وعلى دافع الربح، دون تدخل من طرف الدولة، حيث يقتصر دور الدولة على حفظ الأمن والدفاع، وتبعا لأساسيات النظام الرأسمالي فغن النظام الضريبي بهيكلته من اختيار الوعاء الضريبية، وتحديد سعرها، وتحديد المقدرة التكاليفية للمكلف، يستلزم أن يهدف على محافظة على قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الخاصة والواسعة النطاق، وعدم الإضرار بالدوافع على الادخار والاستثمار.

وما يجب أن ننوه إليه هو أن النظام الضريبي الرأسمالي قد عكس في تكوين وأهدافه وفي تنظيمه الفني، المعطيات الرئيسية النظام الرأسمالي، وقد عكس التطور السابق الذي لحق النظام الرأسمالي، وهو تطور يقودنا للحديث عن نوعين من النظام الضريبي الرأسمالي، وهما النظام الضريبي التقليدي وقد قام في ظل الدولة الحارسة، حيث كان النظام الرأسمالي في مرحلة نمو هو النظام الضريبي الوظيفي، وقد تأسس في ظل الدولة المتدخلة بعد أن أتم النظام الرأسمالي مرحلة النمو، والملاحظ إن النظاميين الضريبيين السابق قد عكسا مرحلة الاقتصادية مختلفة، وأيضا نظرية الاقتصادية معينة فلعكس النظام الضريبي التقليدي نظرية الاقتصادية والتقليدية، بينما عكس النظام الضريبي الوظيفي النظرية الاقتصادية الكنزية.

ومما سبق نجد إن النظام الضريبي الرأسمالي التقليدي في مراحل الأولى لظهور النظام الرأسمالي كان نظاما ضريبيا محايدا، واقتصرت دوره على الهدف التمويلي وحده، أي الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات العامة، دون الهدف إلي تغيير أوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع العدم إعطاء الأولوية لضرائب المباشرة، أي عدم التوسع في فرض الضرائب المباشرة، وتفضيل الضرائب غير المباشرة أي التوسع في فرضها، إلى جانب التفضيل الضرائب العينية على الضرائب الشخصية، وهو ما يوحي إلي عدم مراعاة الظروف الشخصية والعائلية للمكلفين، وكذلك التفضيل الضرائب التنافسية على تصاعدية.

إما عن النظام الضريبي الوظيفي والذي واكب النظام الرأسمالي المتقدم " تمام المرحلة النمو النظام الرأسمالي " حيث حقق النظام الرأسمالي جهازا إنتاجيا ضخما، وأصبح حاجز هو ضمان التشغيل الكامل لهذا الجهاز الضخم، ضمان التوازن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وتركيز على سياسة دعم القوة الشرائية التي تلزم الضمان الطلب الفعلي الكافي لتحقيق التشغيل الكامل.

وطبيعة الحال ففي النظام الضريبي الوظيفي تتغير النظرة لضرائب فبالإضافة إلي كونها أداة مالية، أصبحت أداة اقتصادية واجتماعية وسياسة، وأصبحت المورد الأساسي للإيرادات العامة، كما أصبحت مبدأ شخصي الضريبة ومبدأ التصاعد متطلبًا أساسيًا في النظم الضريبية في الدول المتقدمة¹.

¹ - عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016، ص ص: 31، 32.

2- العلاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي الاشتراكي:

على عكس النظام الرأسمالي الذي يقوم على ملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل، وفيه يزداد النظام العام أهمية، حيث تكون كل القرارات الاقتصادية صادرة من الحكومة وأجهزة التخطيط المركزي وفيه تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وهي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات. وفي ظل المميزات السابقة للنظام الاقتصادي الاشتراكي، فإن دور الضرائب في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكادوا ينعدم، فالدولة في ظل هذا النظام الموجه باستطاعتها تحديد المنتج المطلوب، كيفية إنتاجه ومن هو المستهدف من هذا المنتج، مع ضمان كيفية الاستمرارية النمو الاقتصادي دون الحاجة لتدخلات غير مباشرة من خلال سياستها الضريبية وبما أن كل شيء مخطط له ومحدد في الأنظمة الاقتصادية والاشتراكية، إلى إن النظام الضريبي دوره يبقى وهو محدود في تحدد الأهداف هذه الاقتصادية.

ويتجلى الهدف الأكثر أهمية للنظام الضريبي الاشتراكي في هذه الاقتصادية إلى ضمان تمويل الاستثمارات العامة تمويل الخدمات العامة والواسعة النطاق، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النظم الضريبية الاشتراكية تميزت مجموعة من المميزات كارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على الأرباح المشاريع العامة مقارنة بالضرائب على الدخل الفردية، وكذا انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة.

3- علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي المختلط:

خلافًا لما سبق ذكره من خصائص ومميزات للنظاميين الاقتصاديين، النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، فإن النظام الاقتصادي المختلط هو مزيج بين النظاميين السابقين إي نجد به الملكية العامة لوسائل الإنتاج "قطاع العام"، وكذا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج "قطاع خاص" وعليه فإن النظام الضريبي لهذا النظام لا بد من أن يراعي ويتمشى مع خصائص ومميزات النظام الضريبي الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وأن يهدف إلى تغطية وتمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات وان يهدف أيضا إلى توجيه لنشاطات الاقتصادية¹.

ثانيا: علاقة النظام الضريبي بالنظام السياسي:

يتأثر النظام الضريبي بالأوضاع السياسية السائدة، باختلافها من مرحلة إلى أخرى، وذلك لأنها تمس الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، إضافة إلى طريقة العمل التي يعمل بها، ووفقا لذلك النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي القائم بها، فمثلا النظام السياسي الذي يتخذ من حكم الفرد منهجا لإدارته، يصمم النظام الضريبي وفقا لذلك من اجل تحقيق الأهداف الخاصة لنظام الحكم الفردي، حيث لا تستخدم الضرائب لتحقيق النفع العام في هذه الحالة وفي المجتمعات الديمقراطية أين يتواجد التعدد

¹ - عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

الأحزاب والذي يمكن أفراد أكثر من مشاركة في اتخاذ القرار. ويتم تصميم النظام الضريبي بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وهنا تأخذ الاعتبارات الموضوعية أهمية في اختيار مكونات النظام الضريبي، ويتميز من بين أنواع الضرائب ويفضل نوع منها على الآخر نظرا للمساهمة الكبيرة للنوع المفضل في تحقيق الهدف المرغوب، وهذا لا يعني إهمال الاعتبارات الشخصية، ومن المحتمل إن تستخدم بعض القوانين الضريبية في صالح الدولة، ولكن ما يجدر الإشارة إليه هو إن هو كان الهدف من النظام الضريبي يتمشى بما يخدم بعض المصالح الخاصة للدولة، فلن يكون أكثر من المجتمعات ذات الحكم الفردي¹.

ثالثا: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاجتماعي:

إن للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على الهيكل النظام الضريبي، فمن الواضح إن معدل الزيادة في السكان له أثره البالغ على النظام الضريبي، فالدولة التي تسعى إلى تشجيع النسل لإغراض ما سياسية أو عسكرية، سوف تسعى إلى منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، أما الدولة التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة فسيكون الوضع معاكسا لما سبق، كما تؤثر عادات المجتمع وقيمة الأخلاقية وتقاليده، على النظام الضريبي ففي حالة الدولة المتشعبة بقيم الدين الإسلامي والتي تنتشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمر بأنواعها، وتتم المعاملات الربوية، يصبح للضرائب على هذه المجالات دورا بارزا في نظامها الضريبي، ونجد حصيلة هذه الضرائب قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس بالنسبة للدول الأخرى والتي لا تتمسك بإحكام الدين الإسلامي فان حصيلة الضرائب المفروضة على المعاملات السابقة.

انطلاقا لما تطرقنا له من محددات، نستنتج أن النظام الضريبي يختلف من دولة لأخرى، ويختلف داخل الدولة الواحدة من فترة لفترة زمنية لأخرى، وعليه فإن النظام الضريبي في مضمونه ومحتواه يتوقف بدرجة كبيرة على الاعتبارات السابقة الذكر، الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، حيث أنه لكل نظام اقتصادي نظامه الضريبي الذي يعكس فلسفته وتوجهاته، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي يقوم عليها².

¹ - رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر المالي الإسلامي . دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص: 08.

² - عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع السابق، ص: 34.

المبحث الثالث: دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

نظرا لكون وجود الدولة ضرورة لتنظيم المجتمع، عملت نظرية المالية العامة في إيجاد نقطة ارتكاز قانونية التي تعطي الدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها، فهي تعمل على تحقيق مصلحة المكلف من جهة، ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للضرائب وللمؤسسة

إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فإنها تنشأ لغرض تحقيق غاية معينة أو هدف رئيسي، يتم تحقيقه عبر جملة من الأهداف الاقتصادية وعلى المدى البعيد تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية، البشرية، المالية والتقنية) خلال ممارستها للنشاط الذي تتخصص به، في محاولة إلى تحقيق التراكم وخلق الثروات، أما على المدى المتوسط والقصير فإن المؤسسة تحاول أن تنتج منتجاتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات المستهلك وتدفعها لزيادة الطلب على منتجاتها أو خدماتها، وتوسيع حصتها في السوق الذي تعمل فيه، مما يؤدي إلى زيادة رقم أعمالها وحجم أرباحها وتحقيق معدل الربحية المطلوب¹.

أولاً: الأهداف الاقتصادية للضرائب

تبين الآثار الاقتصادية للضريبة ومع إن العبء الضريبي قد يكون ثقيلًا على المكلف بها، إلا إنها تساعد في زيادة الإنتاج بكافة الطرق حسب رأي بعض الاقتصاديين ، إما البعض الآخر فيرى إن مقدار المبلغ المقطع من داخل المكلف هو الذي يحدد أثر الضريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث الحجم والنوعية.

1- أثر الضريبة على الإنتاج: إن عرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف كذلك على الادخار والاستثمار، بحيث تؤدي الضرائب إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة لأن عبئها يقع على دخل الطبقات الغنية بصورة أكبر، أما طلب رؤوس الأموال فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق فإن كان فرض الضريبة يؤدي إلى قلة الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، وفي حالة فرض ضرائب على الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما دخولهم من نقص نتيجة الضريبة.

2- أثر الضريبة على التوزيع: قد ينتج على الضريبة إن يعادل توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة. أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. ومما هو جدير بالذكر إن الطريقة التي تستخدمها الدولة لتحصيل الضريبة تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في

¹ - خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص: 19-20.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

شكل نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخل من طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، وتستفيد منها الفئات الفقيرة فإنه يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل.

3- أثر الضريبة على الاستثمار: يتوقف الاستثمار من ناحية على سعر الفائدة في السوق، ومن ناحية الأخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، للضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الأرباح وزيادة معدلاته، وينخفض الميل للاستثمار كلما انخفض معدل الربح.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للمؤسسة:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية من أهمها:

1- تحقيق الربح: يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها والتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والاستمرار في الوجود

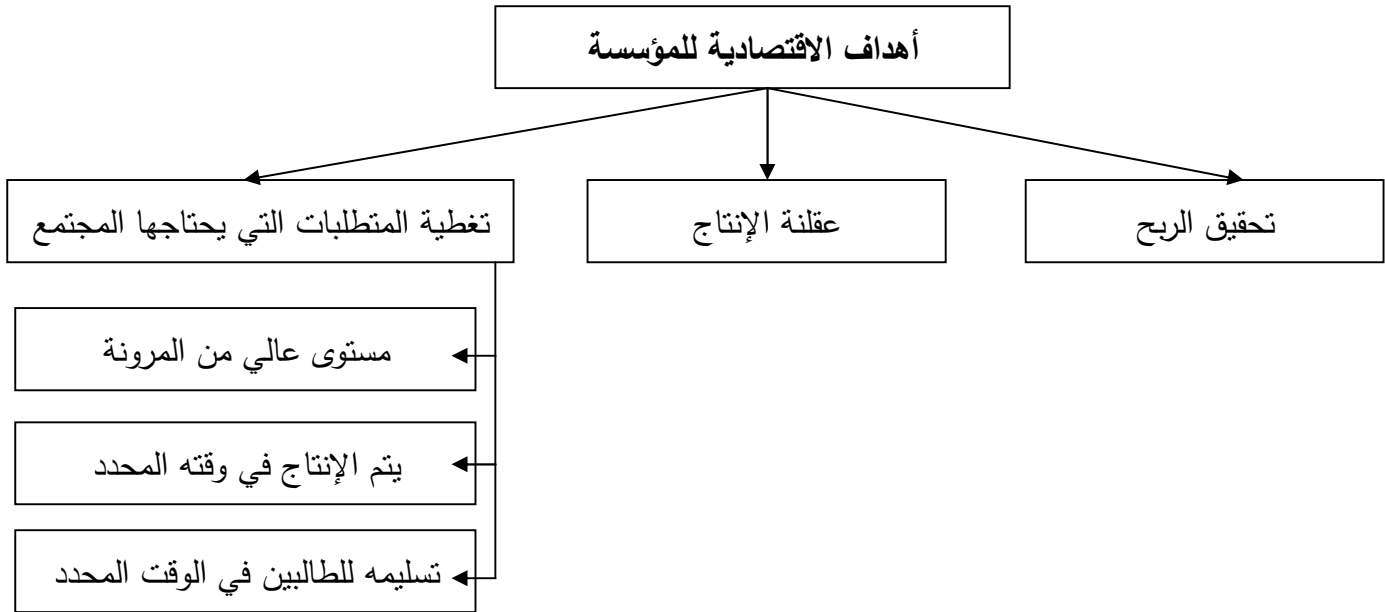
2- عقلنة الإنتاج: أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها من خلال التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرنامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.

3- تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع: وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج الحاجات المتزايدة، ويجب إن يحقق الإنتاج ما يلي:

- مستوى عالي من المرونة.
- أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير.
- أن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد¹.

¹ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص: 17-18.

الشكل رقم (04-01): يوضح أهداف الاقتصادية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية.

المطلب الثاني: دور قانون ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

لتحقيق الأهداف المرجوة من فرض الضريبة لابد من مراعاة كافة الإجراءات المتعلقة بفرضها وذلك منذ البدء في التفكير في فرض الضريبة إلى أن يقوم المكلف بدفع الدين الضريبة إلى الخزينة العامة.

أولاً: معدل الضريبي:

1- مفهوم المعدل الضريبي:

يقصد بالمعدل الضريبي أو ما يعرف بسعر الضريبة بأنه مبلغ من المال يدفعه المكلف أما بالنسبة من قيمة المادة الخاضعة للضريبة أو السعر ثابت لا يتغير بتغير الوعاء الضريبي كما أنها تفرض بسعر يتغير مع المادة الخاضعة للضريبة.

ويقوم المشرعين الضريبيين بتحديد معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة التي تتغير مع مرور الفترة الزمنية، بحيث تعكس معدلات الضريبة خطة الدولة الاقتصادية والمالية ومستوى معيشة الأفراد، كما تحديد معدلات الضريبة يتأثر بموازنة الدولة¹.

¹ - مؤيد ساطي جودت حمد الله، محمد شراقة، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العليا، بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، طرابلس، 2005، ص: 71.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

2- معدلات القابلة للتطبيق:

حسب المادة 104: تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للجدول التصاعدي الآتي¹:

الجدول رقم (01-01): يمثل شرائح الضريبة

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دينار جزائري)
0 %	لا يتجاوز 120000
20 %	من 12000 إلى 360000
30 %	من 360001 إلى 1440000
35 %	أكثر من 1440000

ثانيا: الأهداف الاقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل:

يعتبر المعدل الضريبي أداة مهمة من أدوات السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ايجابية وتجنب أهداف اقتصادية سلبية على المجتمع، من خلال ما تم دراسته في السابق فيما يتعلق الأمر بالتعرف على الآثار الاقتصادية للضرائب، يتبين أن هناك دورا مهما للمعدل الضريبي لتحقيق الأهداف الاقتصادية مختلفة

يمكن توضيح آلية تحقيق الآثار الاقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل كالتالي:

1- فرض معدلات ضريبية تميزه وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب الاهتمام بما يلي:

أ- العمل على تصميم هيكل للتمييز في معدلات ضريبة الدخل باعتبارها أداة مهمة في تنشيط الاستثمارات الخاصة الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

ب- يجب أن لا تقتصر التمييز في سعر الضريبة بين الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة وإنما يجب أن تمتد هذا التمييز داخل الأنشطة الاقتصادية المرغوبة أيضا وذلك من أجل زيادة فاعلية الضريبة لتحقيق أهدافها.

ج- يجب أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة.

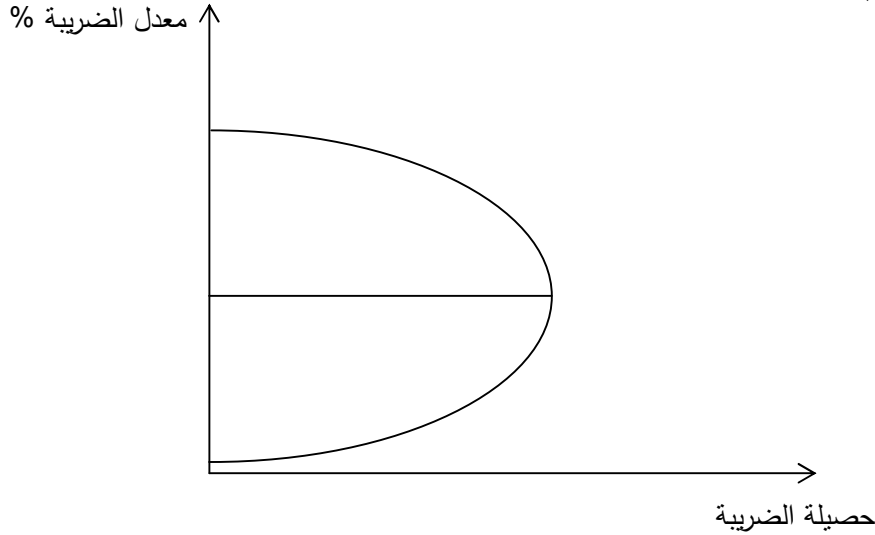
2- استخدام الحصيلة الضريبية في دعم الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الاقتصادية: إن تحديد معدلات الضريبة يساهم في تحقيق أهداف مالية للدولة باعتبار أن الضريبة بند مهم من الإيرادات العامة وتستخدم الدولة هذه الإيرادات بتخصيص نسبة منها لدعم التطوير المشاريع الاقتصادية المهمة، حيث أن هناك علاقة ما بين تحديد معدل الضريبة والحصيلة الضريبية وقام الاقتصادي "آرثر لافر" بتوضيح هذه العلاقة كما في الشكل (5)،

¹ - المادة 104، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، ص: 23.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

حيث أن زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية حتى حد معين ثم تبدأ بتناقص، وسبب هذا التناقص هو عدم ملاءمتها للوضع الاقتصادي مما يدفع الأفراد إلى التهرب من دفعها¹.

الشكل رقم (05-01): منحنى لافر



المصدر: مؤيد ساطي جودت حمد الله، محمد شراقة، مرجع سبق ذكره، ص: 71

إن تخفيض معدل ضريبة الدخل له ايجابية على الاقتصاد الوطني بحيث يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد نتيجة زيادة دخوله بعد خصم الضريبة، كما تؤدي إلى اتجاه المستثمرين زيادة استثماراتهم نتيجة ارتفاع إرباحهم مما يخلق فرص العمل ويحل مشكلة البطالة.

3- استخدام المعدلات الضريبية كأداة لحماية وتشجيع الصناعة الوطنية ويتم ذلك ن خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية المنافسة للصناعة الوطنية والعمل على تخفيض هذه المعدلات على الأرباح الشركات الوطنية

ثالثاً: الإعفاءات الضريبية وأسبابها:

1- مفهوم الإعفاءات الضريبية:

إن فرض الضريبة في القانون الضريبي يأخذ بقاعدة الشمولية وهذا بالتالي يؤدي إلى تحمل جميع الأشخاص عبء الضريبة، إلا أن هناك اعتبارات خاصة اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعل شرعي الضرائب والسلطات العامة إلى عدم القيد بهذه القاعدة، بحيث تقرر عدم إخضاع عدد من القطاعات للضريبة.

المقصود بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على الدخل معين وان كان هذا الدخل من حيث المبدأ خاضعاً للضريبة².

¹ - مؤيد ساطي جودت حمد الله، محمد شراقة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

² - المرجع نفسه، ص: ص: 73-74.

2-أسباب الإعفاءات الضريبية:

ويتجه لمشرعين الضربين لمنح الإعفاءات ضريبة لأسباب عديدة ومختلفة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وتتلخص هذه الأسباب بما يلي:

أ-الأسباب الاقتصادية: تلجأ العديد من التشريعات الضريبية إلى منح إعفاءات جزئية أو كلية لتشجيع قطاع اقتصادي معين مما يحقق التنمية الاقتصادية في المجتمع، فإذا كان هناك قطاع اقتصادي معين يتميز بالضعف وقلة الاستثمارات الخاصة به فإن الدولة تعمل باستخدام السياسة الضريبية وبمنح إعفاءات الضريبة خاصة لهذا القطاع.

ب-الأسباب الاجتماعية:

هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تبرر منح الإعفاءات الضريبية للأفراد، حيث هناك بعض الأفراد يعدلون أسرة كبيرة أو معاقين أو دارسين، فتلجأ الدولة بمنحهم إعفاءات ضريبة للمحافظة على مستوى معيشتهم وعلى وضعهم الاجتماعي.

ج-أسباب تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي: هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي لا تستهدف الربح بل يكون هدفها تحقيق منفعة عامة أو خاصة لأفراد المجتمع، كالجمعيات الخيرية والمرافق العامة التي تملكها الدولة مما تقرر الدولة منحها إعفاءات ضريبة مختلفة.

رابعاً: آلية استخدام إعفاءات ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية:

1-إعفاءات تشجيع الاستثمار (الإجازة الضريبية): تتجه العديد من التشريعات الضريبية إلى منح إعفاءات لغرض تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو في مناطق جغرافية محددة أو في ظروف معينة تقع ضمن أولويات الدولة الاقتصادية، ويتم إصدار هذه الإعفاءات في قوانين خاصة تعرف بقوانين تشجيع الاستثمار وذلك في عام 1995، كما تم إصدار قانون لتشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 والذي تضمن في المادة (23) منه على الإعفاءات من ضريبة الدخل للمشاريع التي تقرها لهيئة العامة لتشجيع الاستثمارات وهي على النحو التالي¹:

أ-أي استثمار قيمته (100000 مليون) دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج وتخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة 8 سنوات إضافية.

ب-أي استثمار قيمته (1-5) ملايين دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج وتخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة 12 سنة إضافية.

ج- أي استثمار قيمته (5- أعلى) مليون دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج وتخضع للضريبة الدخل بمعدل 10% لمدة 20 سنة.

¹ - مؤيد ساطي جودت حمد الله، محمد شراقة، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

إلا أنه تعتبر هذه الإعفاءات من الضريبة الدخل مبالغ فيها وقد تؤدي إلى ظهور ردود سلبية بدلا من إيجاد مناخ استثماري ملائم.

2- الإعفاءات الضريبية الكلية والشاملة على القطاعات الاقتصادية معينة: حيث ورد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004 في المادة (14/6) منه على منح إعفاءات على الدخل الشخص الطبيعي من المزارعين، وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط قطاع الزراعة واستغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة.

3- إن الإعفاءات الشخصية والعائلية لها دور فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية: حيث تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بعد خصم الضريبة عليه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة ما يتم تخصيصه للاستهلاك والادخار والتي تعتبر من المقومات الاقتصادية الهامة¹.

خامسا: التنزيلات الضريبية وشروطها.

1- مفهوم التنزيلات: يقصد بها كل نفقة يصرفها المكلف في سبيل إنتاج دخله وصيانتته، وقد عرفها قسم من الفقهاء بأنها تلك النفقات التي تستبعد من الدخل والتي تمثل مصاريف الصيانة وحصة الاستهلاك.

2- شروط التنزيلات العامة:

للتنزيلات العامة عدة شروط منها:

أ- أن تكون النفقة مؤكدة وحقيقية: فالتكاليف لأجل أن تخصم من الدخل الإجمالي فلا بد من أن تحقق فعلا أو يفترض تحققها.

ب- يجب أن تكون النفقة مدعومة بوثائق مقبولة لدى السلطات المختصة فالمشعر العراقي يفرض على المكلف الذي يدعي قيامه بإنفاق المبالغ للحصول على الدخل أو صيانتته، أن يؤكد تلك التكاليف بوثائق تقتنع بها السلطة المالية.

ت- أن تكون النفقة متعلقة بالسنة المالية ذاتها التي تعلق بها الدخل، الذي يطلب تنزيلها من مجموعته.

ث- أن تصرف النفقة في حدود طبيعة كل مهنة وما تقره الأعراف والعادات المتبعة في ممارسة مهنته.

ج- لا تنزل النفقات الرأسمالية وإنما تنزل نفقات الاستغلال والصيانة وذلك لأنها تخضع للاندثار، والاندثار نفقة يمكن تنزيلها أي تكون النفقة إيرادية لا رأسمالية.

ح- ارتباط النفقة بنشاط المكلف سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة².

¹ - مؤيد ساطي جودت حمد الله، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 78-81.

² - سعد الرحيمي، يوسف نماع، التنظيم القانوني لحقوق المكلف اتجاه الإدارة الضريبية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلبي

للعلم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019، ص: ص: 18-19.

المطلب الثالث: دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحديد المشاكل التي يمكن معالجتها.

أولاً: ضريبة الدخل كأداة لمعالجة مشكلة البطالة:

يمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة وذلك عن طريق، تحديد الفجوة ما بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي، ومن ثم استخدام السياسة الضريبية لإغلاق تلك الفجوة. 1- تحديد الفجوة بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي ويكون ذلك عن طريق ما يلي¹: أ- حساب الناتج القومي الممكن: وهو أقصى إنتاج يمكن الوصول إليه وذلك عند الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع، إن الوصول إلى هذا الناتج ومعرفته يساعد في توافر وظائف كافية لأفراد المجتمع لتحقيق معدل البطالة المستهدف، ويقصد بمعدل البطالة المستهدف بأنه رقم البطالة المرغوب في المجتمع، ويتم تحديده عن طريق العديد من المعايير ومنها، معرفة التكلفة الاجتماعية للبطالة، وعلاقة البطالة بمعدل التضخم.

ب- حساب الناتج القومي الفعلي: إن تحديد الناتج المحلي الفعلي ومقارنته بالناتج المحلي الممكن يساعدنا في معرفة الفجوة بينهما.

1- استخدام السياسة الضريبية لإغلاق الفجوة ما بين الناتج القومي المخطط والناتج القومي الفعلي: تستخدم السياسة الضريبية لإغلاق الفجوة ما بين الناتج المحلي المخطط والناتج المحلي الفعلي وذلك عن طريق تخفيض معدل الضرائب أو زيادته فإذا كان الفرق بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي موجبا فهذا يدل على وجود فجوة انكماشية تحتاج إلى سياسة ضريبية توسعية، عن طريق تخفيض معدل الضرائب، أما إذا كان الفرق سالبا فيدل ذلك على وجود فجوة تضخمية تحتاج سياسة ضريبية مشددة تتمثل بزيادة معدل الضرائب.

ثانياً: ضريبة الدخل كأداة لمعالجة مشكلة التضخم والركود:

التضخم هو زيادة الكتلة النقدية عن قيم المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الانتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل، وهو ينتج بسبب ارتفاع الأسعار ذلك بسبب عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ويمكن تلاشي ارتفاع الاسعار إذا تمكن الجهاز الانتاجي من تلبية الزيادة في الطلب، ويمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك عن طريق رفع أسعار الضرائب أو إحداث ضرائب جديدة وذلك من أجل إنفاص الطلب الكلي لعدم توازنه مع عرض السلع والخدمات، حيث إن استخدام هذه السياسة في الضريبة لمعالجة التضخم يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للفرد ومن ثم انخفاض طلبه، وبذلك

¹- بان عبد الكاظم عبد العالي، آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق، كلية الطب البيطري، جامعة القادسية، المعهد العالي للدارسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول، ص: 09.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الضريبة الدخل وأثره على تحقيق الأهداف الاقتصادية

تتخفف القوة الشرائية لدى الأفراد، إذن فالسياسة الضريبية هي وسيلة تستخدم لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك عن طريق رفع الضرائب على الدخل من أجل امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، وتخفيض الضرائب على أرس المال الادخار، فيعد دور الضريبة في عملية امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التوجهات التضخمية من أهم أدوار الضريبة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي العام.

أما الركود فيقصد به الانخفاض المستمر في مستوى الأسعار وبشكل متفاوت يصاحبه انخفاض في الإنتاج والعمالة، وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك. وفي هذه المرحلة يقل الطلب والاستهلاك وتتكدس المنتجات وهنا يمكن للدولة أن تستخدم الضريبة أداة لمعالجة هذه المشكلة وذلك عن طريق تخفيض معدل ضريبة الدخل وذلك من أجل زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد، ورفع الإعفاء الضريبي فينبغي في هذه الفترة زيادة الطلب الكلي الفعلي، يتم ذلك عن طريق تخفيض الضرائب المباشرة من أجل زيادة دخول الأفراد وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، كذلك الحال عند فرض الضرائب على المؤسسات الإنتاجية والمصانع فمن ذلك يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج فيقل المعروض من السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ثالثاً: ضريبة الدخل هي وسيلة لاستقرار مستويات الأسعار:

إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فإنه مع زيادة الطلب سيؤدي إلى رفع مستويات الأسعار، وهنا تتدخل الدولة لمعالجة هذه المشكلة وذلك بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها، وذلك من أجل امتصاص القوة الشرائية ومن ثم تخفيض الطلب وبالتالي فإن هذا سينعكس أثره على الأسعار أي إن إتباع هذه السياسة الضريبية وهي فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلاتها سيقول من الطلب وبالتالي ستخفف مستويات الأسعار، والعكس بالعكس أي إن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار وفي هذه الحالة تقوم الدولة من أجل معالجة هذه المشكلة بتخفيض الضرائب لرفع الطلب وهذا مصدر، سينعكس بدوره على الأسعار التي سترتفع نتيجة السياسة الضريبية التي اتبعتها الدولة¹.

¹- بان عبد الكاظم عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 10-11.

خلاصة:

- حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم عامة المتعلقة بسياسة ضريبة الدخل باعتبار الضريبة اقتطاعا ماليا يدفعه أفراد جبرا للدولة لتمويل الميزانية العامة وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الضريبية وقد تمكنا من استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:
- للضريبة دور هام في تشجيع وجذب الاستثمارات الذي يعتبر بدوره البنية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة عجلة التنمية الاقتصادية.
 - تساهم السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات سواء كانت المحلية منها أو الأجنبية والتي تساهم بشكل رئيسي في تنمية الاقتصادية.
 - تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل تستهدف أيضا لي تغيير نمط الاستثمار فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع الاستثمارات.
 - يمثل النظام الضريبي إحدى أوجه النظام الاقتصادي القائم، وهو يعتبر كذلك ترجمة فنية للسياسة الضريبية التي تخططها وتتفدها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية مديريّة

الضرائب "تيارت"

تهميد:

تعتبر الضرائب أهم مورد من إيرادات الدولة والتي تغطي أغلبية خزينة الدول، وهي التي تحسب أسس الضريبة ومن مهامها تأسيس الضريبة والرسوم ومراقبتها، حيث قامت الدولة بإنشاء مراكز متخصصة لجمع حصيلة الضرائب وتسمى بـ "مركز الضرائب"، والتي تقوم بجمع مختلف الضرائب والبيانات المتعلقة بها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة شاملة حول مركز الضرائب.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية.

المبحث الأول: ماهية مركز الضرائب

نظرا لأهمية ضرائب في تمويل الخزينة عامة لدولة تم اختيار مديرية الضرائب لولاية تيارت من أجل التعرف على مديرية الضرائب ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية وبالأخص ضريبة دخل. وعليه سنقدم في هذا المبحث تعريف ونشأة مديرية الضرائب والهيكل التنظيمي لها، وهيكل التنظيمي الرئيسي مديرية التسيير ومصالحها، ودور ومهام مديرية الضرائب.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة.

أولا: نشأة مركز الضرائب:

يعود الأساس القانوني لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 2006/09/18، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها، حيث نجد المادة 02 من نفس المرسوم أعلاه تنص أن من بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية: نجد مركز الضرائب، بالإضافة إلى مديرية كبيريات المؤسسات، المديريات الجهوية للضرائب، المصالح الجهوية للبحث والمراجعات، المراكز الجهوية للإعلام والوثائق، المديريات الولائية للضرائب، للمراكز الضرائب. تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في نهاية سنة 2011، ودخل حيا الخدمة الرسمية في 2014/10/07.

كما يعتبر مركز الضرائب بتيارت مصلحة عملية جديدة من الصنف الثاني، تابعة محليا للمديرية الولائية للضرائب بتيارت، وإقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بشلف تختص حصريا بتسيير الملفات، والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة وكما تختص بتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. ويعود الاختصاص الإقليمي لمركز الضرائب بتيارت على كافة إقليم ولاية تيارت:

1-الأشخاص والضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب:

أ-الأشخاص التابعين للمركز: يتبع لمجال اختصاص مركز الضرائب:

-المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي يفوق رقم أعمالها السنوي 30.000.000 دج.

-المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

2-الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز:

-الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية.

-الضريبة على أرباح الشركات.

-الرسم على القيمة المضافة.

- الرسم الداخلي على الاستهلاك.
- رسم المرور على الكحول.
- الرسم على النشاط المهني.
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة للأجور والمرتببات والمكافآت.
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركات.
- حقوق الطابع.

يعتبر مركز الضرائب منشأة تابعة لوزارة المالية تحت وصاية المديرية العامة للضرائب تحت إشراف المديرية الولائية للضرائب تيارت. يقع مركز الضرائب وسط ولاية تيارت، وهو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري والتكفل الأحسن بالمكلفين الخاضعين له، تم افتتاحه رسميا من طرف والي ولاية تيارت في سبتمبر 2013 وبدأ العمل به في 07 أكتوبر 2013 ويصنف في المركز الثالث.

يعد مركز الضرائب مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، ولها علاقة مباشرة فيما يتعلق بمركز الإحصائيات وبرمجة المراقبة الجبائية والأعمال المتنازع فيها التي تتجاوز سلطة رئيسها، الموكلة إليه مهام تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة، وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم ومراقبة عملية تسيير هذه الملفات الجبائية.

ثانيا- تعريف مركز الضرائب

مركز الضرائب هو مركز لتسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية. وبهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الحقيقي؛
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق رقم أعمالها 30.000.000 دج.

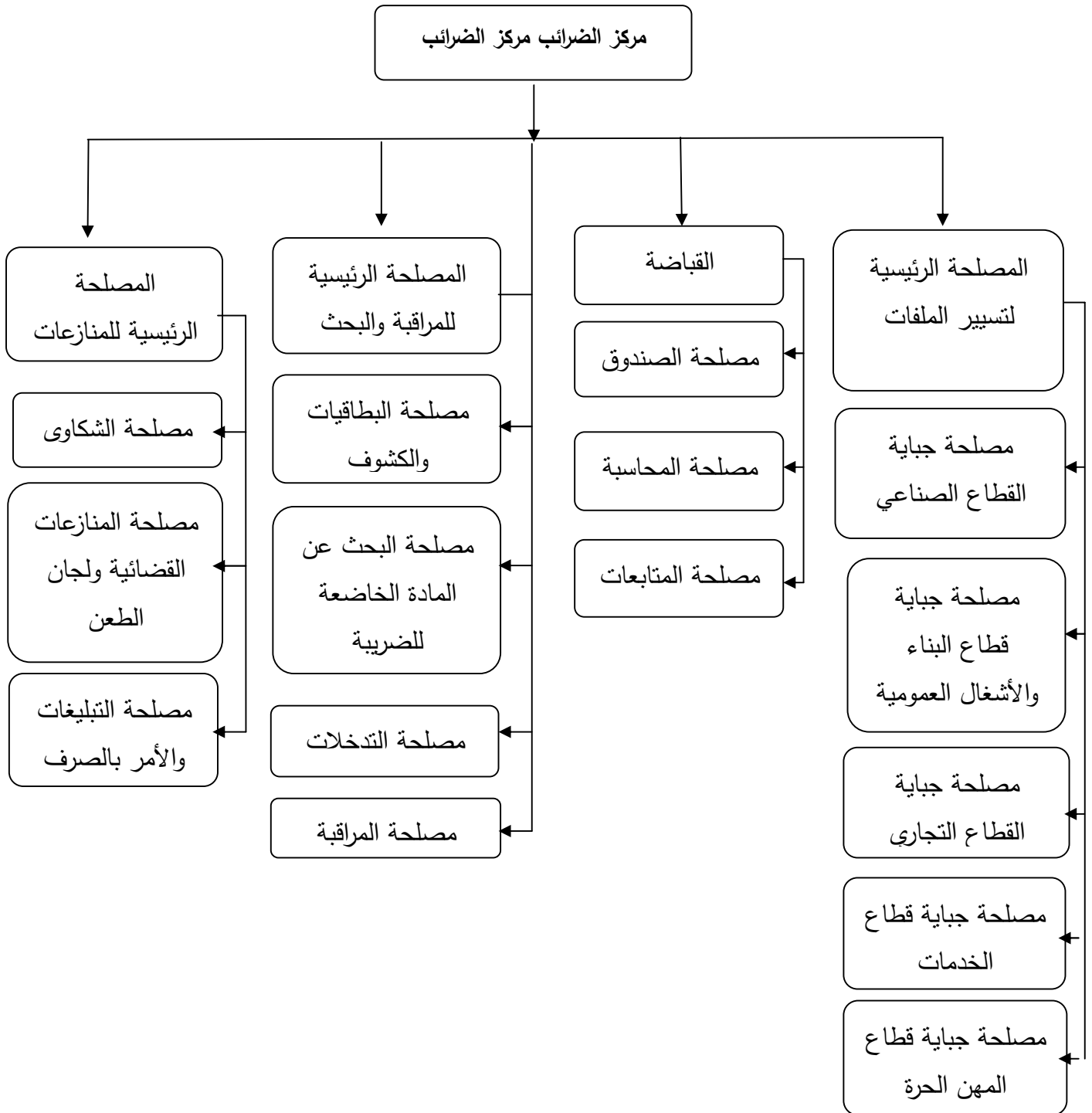
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

سنتطرق في هذا المطلب هيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بصفة عامة ونخصص مديرية

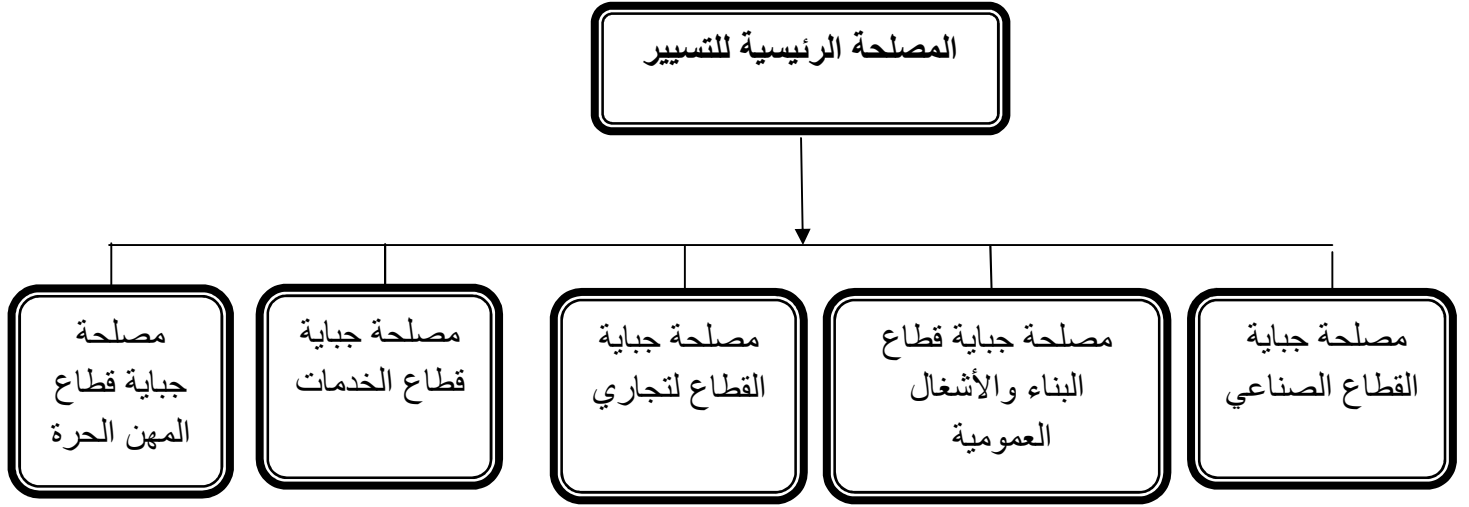
الضرائب لولاية تيارت ومصلة الرئيسية للتسيير وهي كتالي:

أولا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

الشكل رقم (01-02): هيكل تنظيمي لمركز الضرائب



ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الرئيسية للتسيير
الشكل رقم (02-02): هيكل تنظيمي للمديرية الرئيسية للتسيير



المصلحة الرئيسية للتسيير:

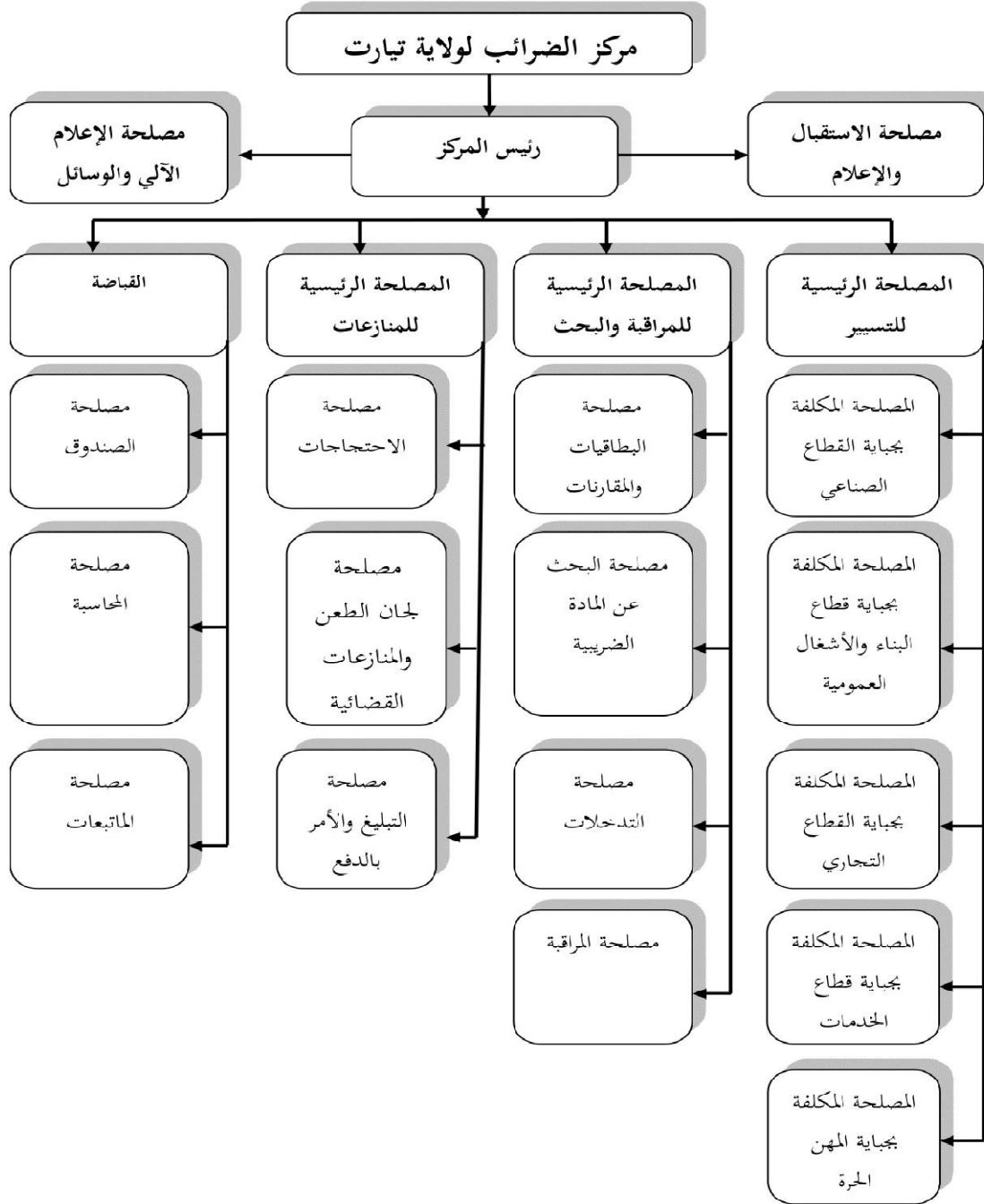
يقوم بتسيير المصلحة موظف بمنصب رئيس مصلحة التسيير، تتجسد مهام هذه المصلحة في القيام ببعض الأعمال مثل التكفل بمهام الوعاء، المتمثلة في التكفل بتسيير الملفات ومتابعتها، من حيث تطبيق القوانين المنصوص عليها في قانون الضرائب، والمتمثلة في التصريحات السنوية والشهرية للضرائب واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة التأخر أو عدم التصريح. وتنقسم إلى خمسة مصالح ثانوية هي:

- **مصلحة القطاع الصناعي:** تضم هذه المصلحة موظفين (02)، وتكلف بتسيير ملفات المؤسسات ذات الطابع الصناعي، واستخراج كل الوثائق الجبائية المطلوبة من طرف المكلفين بالضريبة فيما يخص هذه الفئة.
- **مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية:** تضم هذه المصلحة ثلاث موظفين (03)، وتكلف بتسيير ملفات المكلفين التابعين لهذا النوع من النشاطات، وتجهيز كل الوثائق الجبائية الخاصة بها.
- **مصلحة القطاع التجاري:** وتضم هذه المصلحة موظفين (02)، وتكلف بتسيير ملفات المكلفين الذي يمارسون نشاطات تجارية، وتوفير الطلبات على الوثائق لكل مكلف.
- **مصلحة قطاع الخدمات والمهن الحرة:** وتضم هذه المصلحة موظفين (02)، وتقوم بتسيير ملفات هذه الفئة من المكلفين، وتلبي طلباتهم فيما يخص كل الوثائق الجبائية المطلوبة.
- **مصلحة قطاع الخدمات.**

ثالثا: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

تمت هيكلة مركز الضرائب لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2009/02/21، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها، فهو مهيكّل على النحو التالي:

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب تيارت



المصدر: مركز الضرائب لولاية تيارت، مصلحة الإعلام الآلي والوسائل..

المطلب الثالث: مهام هياكل مركز الضرائب بصفة عامة ومركز الضرائب لولاية تيارت بصفة خاصة

يتكون مركز الضرائب بولاية تيارت من ثلاثة (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

1- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
- مصلحة البحث عن المادة الضريبية: التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:
- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛

• اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

• برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛

• اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات وللاستعلامات المجمعة.

مصلحة المراقبة: التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

• إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛

• إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعيات إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف بـ:

• دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه المركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

• متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

مصلحة الاحتجاجات: وتكلف بـ:

• دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

• دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

• دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

• معالجة منازعات التحصيل.

مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بـ:

• دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي.

• المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية؛

مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف بـ:

• تبلي القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
 - إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.
- القباضة:** وتكلف بـ:
- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- تعمل على تسيير:**

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص م كا الضرائب.

مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات وخصم الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

أولاً: مهام مركز الضرائب بولاية تيارت

يتولى مركز الضرائب بولاية تيارت على وجه الخصوص تتمثل مهام مركز الضرائب ما يأتي¹:

1- في مجال الوعاء:

- تمسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، 2006/04/24، المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في: 2006/09/18، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية وصلاحياتها، ص 11.

- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها.

في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها، وتستغلها وتراقب التصريحات.

- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

في مجال المنازعات:

- تدرس الشكاوى وتعالجها.

- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.

- تعوض قروض الرسوم.

في مجال الاستقبال والإعلام:

- تتضمن مهمة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.

- تنظم المواعيد وتسييرها.

- تنشر المعلومات والآراء لصالح الكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

ثانيا: مهام ودور مركز الضرائب

1- مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

أ- في مجال الوعاء:

✓ يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

ب- في مجال التحصيل:

✓ التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

✓ التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

✓ ضبط الكتابات وتسجيل مركز تسليم القيم.

ج- في مجال الرقابة:

- ✓ البحث واستغلال عن المعلومات الجبائية ومراقبة الصريحات.
- ✓ إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

د- في مجال النزاعات:

- ✓ دراسة ومعالجة الشكاوى.
- ✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- ✓ استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

هـ- في مجال الاستقبال والإعلام:

- ✓ ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- ✓ التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- ✓ تنظيم وتسيير المواعيد.
- ✓ نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

2- دور مركز الضرائب:

إن إنشاء مراكز الضرائب يستجيب إلى ضرورة تحسين عملية التسيير ومراقبة المكلفين ذوي الأهمية المتوسطة والذين لا يتبعون مديرية كبريات المؤسسات حيث تقوم بأعمال الترقيم ومتابعة التصريحات الجبائية والتسجيل المحاسبي للإيرادات والمراقبة وأعمال التحصيل لهذه الفئة من المكلفين. يهدف إنشاء هذه المراكز إلى التفرقة في تسيير ملفات المكلفين، وتجميع المهام الضريبية المتعلقة بنفس المكلف حتى لا تنتشتت جهوده وريحا للوقت فضلا عن تنسيق الإجراءات الضريبية، و تحسين خدمات الإدارة الضريبية تجاه المكلف. كما يهدف تجميع الأداءات الجبائية لنفس المكلف على مستوى مركز الضرائب إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التقليل من عدد المصالح أو الخدمات القاعدية وتنسيق الإجراءات؛
- ✓ تحسين خدمات المكلفين وتوحيد العمليات الجبائية في وحدة واحدة للتسيير؛
- ✓ فسح المجال لاتخاذ القرار بصفة عقلانية وضمان سرعة وفعالية التنفيذ.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث التحليل الإحصائي الوصفي لسياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لغرض الحصول على نتائج المستخدمة في تحليل وتفسير العلاقات بين المتغيرات في الدراسة.

1- عينة الدراسة: قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة مكونة من 30 فرد من مؤسسة مديرية الضرائب لولاية تيارت

2- أداة الدراسة: قمنا باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات حول أثر سياسية ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية.

قسمنا الاستبيان إلى جزأين:

الجزء الأول: البيانات الشخصية (الجنس، السلم الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة)

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة.

المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية.

المحور الثالث: التنزيلات الضريبية.

3- صدق وثبات الأداة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Chronbach، وبلغت قيمته 0.75 مم يساعد على استكمال بحثنا العلمي.

4- إجراءات الدراسة الميدانية: لإجراء الدراسة الميدانية اتبعنا الخطوات التالية:

• إعداد الاستبيان؛

• تحديد عينة الدراسة؛

• توزيع الاستبيان؛

• جمع الاستبيان وترميزه وتفرغته باستخدام برنامج SPSS؛

• استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها؛

5- تصميم الدراسة: تناولت الدراسة المتغيرات التالية: (أنظر الملحق رقم 01)

أ- المتغيرات المستقلة: الجنس، عدد سنوات الخبرة، السلم الوظيفي.

ب- المتغيرات التابعة:

• الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة ويضم خمس أسئلة؛

• الإعفاءات الضريبية ويضم ثلاث أسئلة؛

• التنزيلات الضريبية ويضم أربع أسئلة؛

6- الأساليب المستخدمة: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات.

7- تحليل النتائج:

أ- خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01-02): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية	العدد		
43.3	13	ذكر	الجنس
56.7	17	أنثى	
3.3	1	30-20	السن
36.7	11	40-31	
60.0	18	41 فما فوق	
30.0	9	ثانوي	المستوى التعليمي
13.3	4	بكالوريا	
23.3	7	ليسانس	
33.3	10	ماستر	
16.7	5	5-1	عدد سنوات الخبرة
30.0	9	10-5	
53.3	16	10 فما فوق	
		مدير	السلم الوظيفي
16.7	5	مستشار	
33.3	10	رئيس مصلحة	
33.3	10	عون إدارة	
6.7	2	حارس	
10.0	3	عامل يومي	
100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المحور الأول: الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة

الجدول رقم (02-02): الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة

النتيجة	النسبة %	الانحراف المعياري	المتوسط		
موافق	70.8	1.613	3.54	ذ	6-معدل الضريبة له تأثير على حجم الدخل
موافق	81.2	0.748	4.06	إ	
موافق	66.2	1.702	3.31	ذ	7-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار
موافق	78.8	0.899	3.94	إ	
موافق	70.8	1.391	3.54	ذ	8-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل
موافق	75.2	1.091	3.76	إ	
موافق	72.4	1.502	3.62	ذ	9-معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل
موافق	76.4	0.052	3.82	إ	
موافق	78.4	1.256	3.92	ذ	10-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك
موافق	74.2	0.985	3.71	إ	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات الضريبة والجنس لهما تأثير اقتصادي على الأفراد والاقتصاد بشكل عام، فبالنسبة للجنس فإن أي تغيير في معدلات الضريبة يمكن أن يؤثر بشكل مختلف على الذكور والإناث، وعليه فإن الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة والجنس يعتمد على بعض المحددات سنتطرق إليها في:

-معدل الضريبة أثر على حجم الدخل يعزى للجنس، كانت فئة الإناث أكبر نسبة وقدرت ب: 81.2%؛

-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار يعزى للجنس، كانت فئة الإناث أكبر نسبة وقدرت ب: 78.8%؛

-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل يعزى للجنس، كانت فئة الإناث أكبر نسبة وقدرت ب: 76.4%؛

-معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل يعزى للجنس؛ كانت فئة الإناث أكبر نسبة وقدرت ب: 76.4%؛

-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك يعزى للجنس ، كانت فئة الذكور أكبر نسبة وقدرت ب: 78.4%؛

الجدول رقم (03-02): الأثر الاقتصادي وعدد سنوات الخبرة

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
موافق	72	0.894	3.60	30-20	6-معدل الضريبة له تأثير على حجم الدخل
موافق بشدة	8.88	0.726	4.44	40-31	
محايد	71.2	1.413	3.56	40فما فوق	
موافق	84	1.304	4.20	30-20	7-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار
موافق بشدة	84.4	0.667	4.22	40-31	
محايد	63.8	1.471	3.19	40فما فوق	
موافق	80	1.225	4.00	30-20	8-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل.
موافق بشدة	84.4	0.667	4.22	40-31	
محايد	65	1.342	3.25	40فما فوق	
موافق	84	1.304	4.20	30-20	9-معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل
موافق	80	1.100	4.00	40-31	
موافق	68.8	1.263	3.44	40فما فوق	
محايد	64	1.095	3.20	30-20	10-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك
محايد	64.4	1.093	3.22	40-31	
موافق	70	1.265	3.50	40فما فوق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه للأثر الاقتصادي وعدد سنوات الخبرة، فهما عاملان مهمان في تحديد فرص العمل ومستوى الدخل الاقتصادي للأفراد، وترتبط العديد من العوامل بالأثر الاقتصادي وعدد سنوات الخبرة من تأثيرهما على معدل الضريبة، وعليه فإن الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة وعدد سنوات الخبرة يعتمد على بعض المحددات، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

-معدل الضريبة له تأثير على حجم الدخل يعزى لعدد سنوات الخبرة، فكانت فئة (20-30) سنة أكبر نسبة وقدرت ب: 72%؛

-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار، كانت فئة (31-40) سنة أكبر نسبة وقدرت ب: 84.4%، وكانت أقل نسبة هي فئة (40 فما فوق) والتي قدرت ب: 63.8%.

-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل، كانت فئة (31-40) سنة أكبر نسبة وقدرت بـ: 84.4% تلتها نسبة 80% لفئة (20-30) سنة، أما أدنى نسبة فكانت لفئة (40 فما فوق) والتي قدرت بـ 65%؛

-معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل؛ كانت فئة (20-30) أكبر نسبة وقدرت بـ 84%، وكانت أدنى نسبة للفئة (40 فما فوق) والتي قدرت بـ: 68.8%.

-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك، كانت فئة (20-30) سنة هي أدنى نسبة والتي قدرت بـ: 64%، أما فئة (31-40) سنة قدرت بـ: 64.4%، أما فيما يخص فئة أكبر نسبة فكانت بـ: 70% للفئة (40 فما فوق).

الجدول رقم (04-02): الأثر الاقتصادي والسلم الوظيفي

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
موافق بشدة	88	0.548	4.40	مدير	6-معدل الضريبة له تأثير على حجم الدخل
موافق	80	1.155	4.00	مستشار	
موافق	80	0.943	4.00	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
موافق	73.4	1.155	3.67	حارس	
				عامل يومي	
موافق	84	1.229	4.20	مدير	7-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار
				مستشار	
موافق	76	1.135	3.80	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
محايد	55.2	1.528	2.67	حارس	
				عامل يومي	
محايد	72	0.894	3.60	مدير	8-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل
موافق	80	1.414	4.00	مستشار	
موافق	82	0.876	4.10	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق	46.6	0.577	2.33	حارس	
				عامل يومي	
موافق	80	0.548	4.00	مدير	9-معدل الضريبة له تأثير

	84	1.229	4.20	مستشار	على حجم إنتاجية العمل
	66	1.160	3.30	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
محايد	66.6	0.577	3.33	حارس	
				عامل يومي	
موافق	68	1.341	3.40	مدير	10-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك
موافق	74	1.252	3.70	مستشار	
محايد	68	1.075	3.40	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
محايد	60	1.000	3.00	حارس	
				عامل يومي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (04-02) للأثر الاقتصادي والسلم الوظيفي، وعدان عاملان مرتبطان ويؤثران في دخل الوظيفي إلى التسلسل الهرمي للوظائف في المؤسسة، وعادة ما يكون لكل وظيفة في السلم الوظيفي مستوى محدد من الأجر والمزايا والفرص للترقية، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

-معدل الضريبة له تأثير على حجم الدخل يعزى للسلم الوظيفي، فكانت نسبة 88% للمدير أعلى نسبة حسب تأثير الضريبة على حجم الدخل داخل المؤسسة، وتلتها نسبة 80% لكل من رئيس المصلحة ومستشار، أما فيما يخص كل من الحارس فكانت نسبته تقدر بـ: 73.4%.

-معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار، فكانت نسبة 55.2% هي أدنى نسبة وهي الخاصة بالحارس، أما المدير فتربع على أعلى نسبة والتي قدرت بـ 84%، أما رئيس المصلحة فكانت نسبته 76% في تأثير الضريبة على حجم الادخار.

-معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل، فكانت أعلى نسبة لرئيس المصلحة بـ 82%، وتلتها نسبة 80% للمستشار، أما نسبة المدير قدرت بـ 72%، أما 46.6% للحارس وهي تعد أدنى نسبة في تأثير الضريبة على الرغبة في العمل.

-معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل؛ وكانت نسبة 84% هي النسبة الأعلى في تأثير الضريبة على حجم إنتاجية العمل وهي النسبة الخاصة للمستشار، أما نسبة 66% هي أدنى نسبة وهي الخاصة برئيس المصلحة.

-معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك، كانت 74% لمستشار، أما أدنى نسبة 60 الخاصة بالحارس يرى أن الضريبة لها تأثير في حجم الاستهلاك، وكانت نسبة المدير والتي قدرت بـ: 68%.

المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية

الجدول رقم (05-02): الإعفاءات الضريبية

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط	
محايد	56.6	1.416	2.83	11-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك
محايد	54.6	1.202	2.73	12-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة
موافق	72	1.037	3.60	13-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن من خلال معطيات الجدول رقم (05-02) للإعفاءات الضريبية، فهي تسهيلات أو تخفيضات في الضرائب التي يتم منحها لفئات معينة من الأفراد أو الشركات أو لأغراض خاصة، وتهدف الإعفاءات الضريبية إلى تشجيع سلوك معين أو دعم إنتاج المؤسسة، وتخفيف الأعباء الضريبية خصوصا على فئات ذات دخل منخفض، وحسب الجدول أعلاه تبين لنا:

- يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك، فكانت نسبة 56.6% كانت ردهم محايد اتجاه حجم الإعفاءات في تحديد حجم الاستهلاك لدى الموظف.

- أما فيما يخص نسبة 54.6% صرحوا بأنهم محايدين على أن تأثير حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة.

- ونسبة 72% أيدوا على أن حجم الإعفاءات يؤثر بشكل مباشر على تحديد حجم الدخل لدى الموظف داخل المؤسسة.

الجدول رقم (06-02): الإعفاءات الضريبية والجنس

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
غير موافق	46.2	1.316	2.31	ذ	11-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك
محايد	64.8	1.393	3.24	إ	
غير موافق	47.6	1.261	2.38	ذ	12-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة
محايد	60	1.118	3.00	إ	
موافق	73.8	0.855	3.69	ذ	13-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل
موافق	70.6	1.179	3.53	إ	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (06-02) للإعفاءات الضريبية والجنس، وإن الإعفاءات الضريبية ليست مرتبطة بالجنس بشكل مباشر، وعادة ما تكون هذه الإعفاءات مرتبطة بمعايير محددة مثل الدخل الشخصي، والحالة الزوجية، وعدد الأطفال، وحسب الجدول أعلاه تبين لنا:

- أن نسبة 64.8% من نسبة الإناث صرحوا بأن حجم الإعفاءات لا تؤثر في حجم الاستهلاك وهي نتيجة لأنهم محايدون، وأما نسبة الذكور والذين صرحوا بأنهم غير موافقون على أن الإعفاءات تحدد حجم الاستهلاك فكانت بنسبة: 46.2%.
- أما فيما يخص نسبة 60% فهم من فئة الإناث الذين رأوا أنهم محايدون في أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد الأسرة، وفئة الذكور والتي قدرت نسبتهم ب: 47.6 أنهم غير موافقين.
- ونسبة 73.8% وافقوا على أن حجم الإعفاءات يؤثر بشكل مباشر على تحديد حجم الدخل لدى الموظف داخل المؤسسة وهم فئة الذكور، أما فئة الإناث الذين وافقوا على أن الإعفاءات تؤثر على تحديد الدخل وبنسبة 70.6%.

الجدول رقم (07-02): الإعفاءات الضريبية وعدد سنوات الخبرة

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
غير موافق بشدة	36	0.447	1.80	30-20	11-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك
محايد	64.4	1.563	3.22	40-31	
محايد	58.8	1.436	2.94	40فما فوق	
غير موافق	40	1.225	2.00	30-20	12-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة
غير موافق	48.8	1.014	2.44	40-31	
محايد	62.6	1.204	3.13	40فما فوق	
موافق	80	0.707	4.00	30-20	13-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل
موافق	75.6	0.83	3.78	40-31	
محايد	67.6	1.204	3.38	40فما فوق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين خلال الجدول رقم (07-02) للإعفاءات الضريبية وعدد سنوات الخبرة، وإن عدد سنوات الخبرة للأفراد ليست عاملاً مباشراً في تحديد الإعفاءات الضريبية، ومع ذلك قد يكون لعدد سنوات الخبرة تأثير غير مباشر على الإعفاءات الضريبية في بعض الحالات، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة 64.4% من الفئة (31-40) سنة صرحوا بأنهم محايدين، أما نسبة 36% هم غير موافقين بشدة وهم فئة (20-30) سنة يرون أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد حجم الاستهلاك.
- أما فيما يخص نسبة 48.8% فهم من فئة (31-40) سنة وهم رأوا أنهم غير موافقين في أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد الأسرة، وفئة (20-30) سنة والتي قدرت نسبتهم بـ: 40% أنهم غير موافقين، وفيما يخص فئة (40 فما فوق) وهم أعلى نسبة بـ 62.6% رأوا أنهم محايدين بخصوص تحديد حجم الأسرة وتأثير الإعفاءات عليهم.
- ونسبة 75.6% وافقوا على أن حجم الإعفاءات يؤثر بشكل مباشر على تحديد حجم الدخل لدى الموظف داخل المؤسسة وهم فئة (31-40) سنة، أما فئة (20-30) سنة والذين وافقوا على أن الإعفاءات تؤثر على تحديد الدخل وبنسبة 80% وهم أعلى نسبة، وفئة (40 سنة فما فوق) وبنسبتهم 67.6% يرون أنهم محايدين بالنسبة لتأثير حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل للموظف داخل المؤسسة.

الجدول رقم (08-02): الإعفاءات الضريبية والسلم الوظيفي

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
غير موافق	48	1.517	2.40	مدير	11-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك
محايد	56	1.317	2.80	مستشار	
موافق	72	1.430	3.60	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق	46.6	0.577	2.33	حارس	
				عامل يومي	
غير موافق	48	1.517	2.40	مدير	12-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة
محايد	54	1.160	2.70	مستشار	
محايد	62	1.287	3.10	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق	40	1.00	2.00	حارس	
				عامل يومي	
موافق	84	0.447	4.20	مدير	13-يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل
موافق	80	0.816	4.00	مستشار	
محايد	68	1.174	3.40	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
محايد	60	1.000	3.00	حارس	
				عامل يومي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول رقم (08-02) للإعفاءات الضريبية والسلم الوظيفي، فالإعفاءات الضريبية والسلم الوظيفي هما مفاهيم مختلفة ولهما تأثيرات مختلفة على النظام الضريبي والسوق العمل، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة 72% هي أكبر نسبة حيث أن رئيس المصلحة يوافقون على أن حجم الإعفاءات تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك، وأن نسبة 46.6% وهم الحراس فهم لا يوافقون على أن حجم الإعفاءات تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك، أما نسبة 56% للفئة مستشار داخل المؤسسة فهم محايدون، أما نسبة 48% غير موافقين على أن الإعفاءات تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك.
- في حين جاءت فئة رئيس المصلحة بنسبة 62% محايدون على أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد حجم الأسرة، أما أقل نسبة فكانت للحراس بنسبة 40% فهذه الفئة غير موافقة على أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد حجم الأسرة.
- وجاءت نسبة 80% يوافقون على أن حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد حجم الدخل وهي أعلى نسبة، أما أدنى نسبة وهي فئة الحراس فكانوا محايدون لفكرة حجم الإعفاءات يؤثر على تحديد حجم الدخل وبنسبة 60%، في حين جاءت نسبة 68% لرئيس المصلحة أجابوا بمحايدون بأن حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل.

المحور الثالث: التنزيلات الضريبية

الجدول رقم (09-02): التنزيلات الضريبية

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط	
محايد	59.4	1.351	2.97	14-تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج
محايد	65.4	1.143	3.27	15-تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع
محايد	62	1.125	3.10	16-تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج
محايد	66.6	1.539	3.33	17-تساهم التنزيلات المسموح بها في القانون على تخفيف حجم التكاليف

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه للتنزيلات الضريبية، فالتخفيضات أو التنزيلات الضريبية تشير إلى تخفيضات أو تليخيصات مباشرة من مبلغ الضريبة المستحقة على العمال بالمؤسسة، ويتم تطبيق هذه التنزيلات بناء على قوانين الضرائب المحلية، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة 59% هي أكبر نسبة هم محايدون ويرون أن تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج.
- في حين جاءت فئة رئيس المصلحة بنسبة 65.4% محايدون على أن تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع.
- وجاءت نسبة 62% محايدون على أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج.
- أما نسبة 66.6% محايدون على أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج.

الجدول رقم (10-02): التنزيمات الضريبية والجنس

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
محايد	67.6	1.387	3.38	ذ	14-تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج
محايد	53	1.272	2.65	إ	
موافق	73.8	1.251	3.69	ذ	15-تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع
محايد	58.5	0.966	2.94	إ	
غير موافق	50.8	1.198	2.54	ذ	16-تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج
موافق	40.6	0.847	3.53	إ	
محايد	62.6	1.878	3.13	ذ	17-تساهم التنزيمات المسموح بها في القانون على تخفيف حجم التكاليف
موافق	68.2	1.278	3.41	إ	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- ومن خلال الجدول أعلاه للتنزيمات الضريبية والجنس، وهنا يتضح لنا أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين التنزيمات الضريبية والجنس، وحسب معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن:
- نسبة 67.6% هي أكبر نسبة لفئة الذكور هم محايدون ويرون أن تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج، أما فئة الإناث فهم أيضا محايدون بنسبة 53%.
 - في حين جاءت فئة الذكور كأعلى نسبة بنسبة 73.8% موافقين على أن تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع، وجاءت فئة الإناث بنسبة 58.5% هن محايدون.

- وجاءت نسبة 40.6% موافقين وهن نسبة الإناث، أما نسبة الذكور جاءت بـ 50.8% وهم غير موافقين على أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج.
- أما نسبة 62.6% محايدين وهم فئة الذكور، أما الإناث فجاءت بنسبة 68.2 هن موافقين على أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج.

الجدول رقم (11-02): التنزيلات الضريبية وعدد سنوات الخبرة

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
محايد	56	1.643	2.80	30-20	14-تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج
محايد	66.6	1.581	3.33	40-31	
محايد	56.2	1.167	2.81	40فما فوق	
موافق	72	1.342	3.60	30-20	15-تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع
محايد	64.4	1.563	3.22	40-31	
محايد	63.8	0.834	3.19	40فما فوق	
غير موافق	52	0.894	2.60	30-20	16. تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج
محايد	66.6	1.225	3.33	40-31	
محايد	62.6	1.147	3.13	40فما فوق	
غير موافق	48	1.949	2.40	30-20	17. تساهم التنزيلات المسموح بها في القانون على تخفيف حجم التكاليف
موافق	77.8	1.269	3.89	40-31	
محايد	66.6	1.493	3.31	40فما فوق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- ومن خلال الجدول أعلاه للتنزيلات الضريبية وعدد سنوات الخبرة، عدد سنوات الخبرة هنا عادة ليس عاملا مباشرا في تحديد التنزيلات الضريبية، فالتنزيلات الضريبية تمنح عادة بناء على حجم الاستثمار، وحسب معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن:
- نسبة 66.6% هي أكبر نسبة لفئة (31-40 سنة) هم محايدين ويرون أن تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج، أما فئة (20-31 سنة) فهم أيضا محايدين بنسبة 56%، في حين جاءت نسبة 56.2% فئة (40 سنة فما فوق) أجابوا بمحايدين.

- أما نسبة 64.4% لفئة (31-40 سنة) هم محايدون ويرون أن تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع، أما فئة (20-31 سنة) فهم موافقون بنسبة 72% هي أكبر نسبة، في حين جاءت أقل نسبة لفئة نسبة 63.8% فئة (40 سنة فما فوق) أجابوا بمحايدين.
- نسبة 66.6% هي نسبة لفئة (31-40 سنة) هم محايدون ويرون أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج، أما فئة (20-31 سنة) فهم غير موافقين بنسبة 52%، في حين جاءت نسبة 62.6% لفئة (40 سنة فما فوق) أجابوا بمحايدين.
- نسبة 77.8% هي أكبر نسبة لفئة (31-40 سنة) هم موافقين ويرون أن التنازلات المسموح بها في القانون تساهم على تخفيف حجم التكاليف، أما فئة (20-31 سنة) فهم غير موافقين بنسبة 48%، في حين جاءت نسبة 66.6% فئة (40 سنة فما فوق) أجابوا بمحايدين.

الجدول رقم (12-02): التنازلات الضريبية والسلم الوظيفي

النتيجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط		
موافق بشدة	88	0.548	4.40	مدير	14-تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج
محايد	60	1.333	3.00	مستشار	
غير موافق	48	1.265	2.40	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق بشدة	33.4	0.55	1.67	حارس	
				عامل يومي	
موافق	72	1.517	3.60	مدير	15-تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع
موافق	72	1.075	3.60	مستشار	
محايد	64	1.033	3.20	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق	40	1.000	2.00	حارس	
محايد	64	0.447	3.20	مدير	16-تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر

محايد	68	1.265	3.40	مستشار	في تطوير عناصر الإنتاج
محايد	66	0.949	3.30	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
غير موافق	40	1.732	2.00	حارس	
محايد	64	2.043	3.20	مدير	17-تساهم التنازلات المسموح بها في القانون على تخفيف حجم التكاليف
محايد	66	1.506	3.30	مستشار	
موافق	72	1.075	3.60	رئيس مصلحة	
				عون إدارة	
محايد	66.6	2.082	3.33	حارس	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول رقم (12-02) التنازلات الضريبية والسلم الوظيفي، فالتنازلات الضريبية وسلم الوظيفي هما مفاهيم مختلفة ولهما تأثيرات مختلفة على النظام الضريبي والعمال، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة 88% هي أكبر نسبة حيث أن المدير يوافق على أن تنزير الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج، وأن نسبة 60% وهم مستشار بالمؤسسة فهم محايدون على أن تنزير الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج، أما نسبة 48% ونسبة 33.4% هم فئة رئيس المصلحة والحارس على التوالي غير موافقين على أن تنزير الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج.

- في حين جاءت نسبة 72% موافقين لفئة المدير والمستشار على أن تنزير الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع، أما أقل نسبة فكانت للحارس بنسبة 40% فهذه الفئة غير موافقين على أن تنزير الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع، أما رئيس المصلحة فهم محايدون بنسبة 64%.

- وجاءت نسبة 68% هم محايدون على أن تنزير التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج وهي فئة مستشار، أما أقل نسبة فكانت للحارس بنسبة 40% فهذه الفئة غير موافقين، وجاءت فئة

المدير ورئيس المصلحة على نسب 64% و 66% على التوالي محايدين ويرون أن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج وهي فئة مستشار.

-كما جاءت نسبة 72% وهم رؤساء المصالح يرون أن التنزيلات المسموح بها في القانون تساهم على تخفيف حجم التكاليف، وتلتها فئة الحراس بنسبة 66.6% أجابوا على أنهم محايدين، أما كل من المدير والمستشار فكانت نسبهم 64% و 66% على التوالي وكانوا محايدين على أن التنزيلات المسموح بها في القانون تساهم على تخفيف حجم التكاليف.

خلاصة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن مركز الضرائب يعمل على تقديم المعطيات، وكذا توفير الوسائل الضرورية لاستقبال المكلفين بالضريبة، والتكفل بانشغالاتهم وطلباتهم للمعلومات من أجل التسيير الحسن لمؤسساتهم، وتوطيد العلاقة به من أجل الوصول مصف الشراكة بين الإدارة الجبائية من جهة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى، كل هذه الإجراءات وغيرها، وضعت حتى يتمكن هذا الهيكل الجبائي المستحدث من ممارسة عمله الرقابي المتمثل في مراقبة العمليات والتصريحات الجبائية التي يقوم بها المكلف بالضريبة وذلك على مجمل أرقام الأعمال، على الدخل وعلى الأرباح المصرح بها، حيث تترجم المعطيات المحاسبية وذلك بغرض تحديد الوضعية الجبائية الجديدة (الحقيقية) للمكلف بالضريبة.

خاتمة

لمعرفة أثر سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية ، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية تيارت، حيث تناولت الإشكالية مدى تأثير سياسة الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. وقد تبين لنا أن الضريبة تعد القاعدة الأساسية لسياسة الضريبة، وأنها تتميز بعدة خصائص ولها العديد من الأنواع وتتركز على العديد من المبادئ، وأن فرضها لم يعد يتسم بالبساطة أصبح أكثر تعقيدا نظرا لكونها تفرض في إطار اختيار النظام الضريبي الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترسمها السياسة الضريبة من أجل الدولة. وتهدف من ورائها الدولة لاستقطاب مشاريع والاستثمارات سواء استثمار المحلية أو الأجنبية.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج سواء من الجانب النظري أو الجانب التطبيقي وهي كما يلي:

النتائج النظرية:

- الضريبة لها دور هام في تشجيع الاستثمارات الذي يعتبر بدوره البنية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة عجلة التنمية الاقتصادية؛
- الضريبة أصبحت تؤدي دورا هاما في السياسة العامة للدولة من خلال وضعها كإستراتيجية مهمة لسياسة الضريبة التي ترسمها الدولة؛
- السياسة الضريبة تقوم على عدة وسائل وأهمها التحفيزات الضريبة (الإعفاءات الضريبة و التتزيلات الضريبة)، والتي تسعى الدولة من خلالها جذب مختلف الاستثمارات؛
- تهدف السياسة الضريبة فقط إلى تعبئة المدخرات بل تستهدف أيضا لتغيير نمط الاستثمارات فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع جميع الاستثمارات؛
- يمثل النظام الضريبي إحدى أوجه النظام الاقتصادي القائم، هو يعتبر كذلك ترجمة فنية لسياسة الضريبة التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية والاجتماعية؛
- من خلال دراستنا التحليلية لمركز الضرائب وجدنا معظم الاستثمارات الممنوحة هي مشاريع متوسطة وفقد تورطت الخزينة العمومية تكاليف متوسطة وبسبب التهرب الضريبي؛

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: صحيحة كون أن النظام الضريبي الفعال هو النظام الذي يوفر للدولة موارد مالية ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهو من بين أهم الوسائل الذي يستعمل في السياسة الضريبة.

الفرضية الثانية: كذلك صحيحة وان السياسة الضريبة تعد منج المتبع من طرف الدولة لتحديد الضريبة شكلا ونوعا ومقدارا.

الفرضية الثالثة: نثبت صحتها لأن الضريبة لها تأثير على مردودية المؤسسة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

الفرضية الرابعة: نثبت صحتها كذلك لأنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدل الضريبة وتحديد حجم الدخل.

الفرضية الخامسة: كذلك صحيحة لأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة والرغبة في العمل.

الفرضية السادسة: صحيحة لأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وإنتاجية في العمل.

الفرضية السابعة: نثبت صحتها لأنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة والاستقرار الوظيفي.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن وضع التوصيات التالية والتي تساهم في حل أو التخفيف من مشاكل البحث والحد منها:

-الحرص على عمل توسيع في الشرائح الضريبية في القانون الضريبي وذلك لكي يشمل جميع الفئات المجتمع.

-بينت الدراسة أنه لا يوجد فروق بين إجابات المكلفين بدفع الضريبة في الإعفاءات الضريبية أثرها في تحقيق الأهداف الضريبية.

-الحرص على السياسة الضريبية من أجل التوسع في استقطاب المشاريع الأجنبية والمحلية وتطوير في منتجاتها و إبقاء المكلفين بدفع الضريبة وعدم التهرب الضريبي.

-الحرص على بقاء النظام الضريبي الجيد لأنه يعتبر إحدى أوجه للنظام الاقتصادي.

-استخدام آليات قانونية متميزة لتفعيل التحفيز الضريبية ودراسة أبعادها و انعكاساتها بين المصالح الأفراد والدولة.

-توفير جميع المتطلبات الاقتصادية للسير في السياسة الضريبة الدخل والحد من التهرب الضريبي والفساد.

-يجب أن يكون من الإعفاءات الضريبية والتنزيلات مستندا لدراسة عملية تقوم بها جهة مختصة في هذا المجال.

-تفعيل النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي والغش الضريبي وللتخفيف من خسائر الخزينة العمومية.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح مجال للبحوث ودراسات أخرى حول دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق.

وفي الأخير يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات من بينها:

- ما مدى نجاح السياسة الضريبية في الجزائر وفي ظل تراجع أسعار النفط.
- تصميم السياسة الضريبية لتعمل إلى جانب لسياسات الأخرى لدعم الضريبة الدخل.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.
2. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الأزاريطة، 2000.
3. الحجازي، السيد مرسي، النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، 1998.
4. خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
5. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006.
6. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، بجامعتي بيروت، الإسكندرية، 1997.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، جامعة الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
8. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015.
9. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.
10. شامية، أحمد زهير والخطيب خالد، المالية العامة، دار زهران لنشر والتوزيع، 1997.
11. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.
12. عبد الباسط علي جاسم الجحشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
13. عبد الباسط علي جاسم الزبييري، الضرائب على الدخل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
14. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديد الأزاريطة، الإسكندرية، 2013.
15. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
16. عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، دار نشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
17. فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة الضريبية، عمان، الأردن، 2005.
18. القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2001.
19. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
20. مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020.

21. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
22. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
23. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، جامعة الإسكندرية، 2001.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
2. ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012.
3. رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر المالي الإسلامي. دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.
4. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016.
5. عفيف عبد الحميد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية دراسة الحالة في الجزائر، مجلة دراسات جنائية، جامعة سطيف، المجلد 03، العدد 02، 2014.
6. مؤيد ساطي جودت حمد الله، محمد شراقة، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العليا، بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، طرابلس، 2005.

ثالثا: المجلات العلمية:

1. اسعد محمد علي وهاب العواد، دور ضريبة المبيعات في تمويل الموازنة العامة للدولة، مجلة 13، العدد 54، ص: 87.
2. بلمصطفاوي عمر؛ علاش أحمد، إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر للحد من آثار الأزمة المزدوجة لركود الاقتصاد العالمي وجائحة كورونا 2020، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، 2022.
3. بوكرش محمد أمين، قويدري كمال، تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، جامعة البليدة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق تنمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1، 2022.
4. سعد الرحيمي، يوسف نماع، التنظيم القانوني لحقوق المكلف اتجاه الإدارة الضريبية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019.

5. سلمانى عادل، شليق رابح، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية والاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة الحالة الجزائر، الميدان الدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2018.
6. عادل يعقوب الشمايلة، أثر ضريبة في توزيع الدخل في الأردن، المجلد 38، العدد 02، 2011.
7. قادري عبد القادر، أثر الكوفيد على التنسيق عناصر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
8. منصور شريفة، عدة أسماء، النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الجبائية، جامعة وهران 2، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 2، 2020.
9. ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، 2013.
10. ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي، مع شروط إلى حالة الجزائر، مجلة 3، العدد 6، 2009.
11. هوارى سفيان، نقال فاطمة، أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)، دراسة قياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، 2021.

رابعا: الملتقيات العلمية:

1. بان عبد الكاظم عبد العالي، آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق، كلية الطب البيطري، جامعة القادسية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول.

خامسا: المراسيم والقوانين:

1. المادة 104، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، 2006/04/24، المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في: 2006/09/18، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

ميدان علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن الشيخ مليكة

عراي زهيرة

استبيان حول:

سيدي، سيديتي ...

نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج البحث تعتمد بدرجة كبيرة على ما تقدمونه من إجابات، ونحيطكم علما بأن البيانات التي تقدمونها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم ...

السنة الجامعية: 1443هـ/1444هـ - 2022م/2023م

المحور الأول: البيانات الشخصية:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن: من 20 إلى 30 سنة من 31 إلى 40 سنة من 40 فما فوق
- 3- المستوى الجامعي: ثانوي بكالوريا ليسانس ماستر
- 4- عدد سنوات الخبرة: من 1 إلى 5 سنة من 5 إلى 10 سنوات من 10 سنوات فما فوق
- 5- السلم الوظيفي: مدير مستشار رئيس مصلحة عون إدارة حارس عامل يومي

المحور الثاني: الأثر الاقتصادي لمعدلات الضريبة:

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6	معدل الضريبة به تأثير على حجم الدخل؟					
7	معدل الضريبة له تأثير على حجم الادخار؟					
8	معدل الضريبة له تأثير على الرغبة في العمل؟					
9	معدل الضريبة له تأثير على حجم إنتاجية العمل؟					
10	معدل الضريبة له تأثير في حجم الاستهلاك؟					

المحور الثالث: الإعفاءات الضريبية:

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الاستهلاك؟					
12	يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الأسرة؟					
13	يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الدخل؟					

المحور الرابع: التنزيلات الضريبية:

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تنزيل الرواتب المدفوعة للعمال تساهم في توظيف عمال جدد وتوسيع حقل الإنتاج.					
14	تنزيل الديون المتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع.					
15	إن تنزيل التكاليف واستبدال الآلات له أثر في تطوير عناصر الإنتاج.					
16	تساهم التنزيلات المسموح بها في القانون على تخفيف حجم التكاليف					

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر سياسة الضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تعتبر ضريبة الدخل أداة أساسية في سياسة الضريبة التي تقوم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بدء من الفصل الأول الذي تناول المفاهيم المتعلقة بسياسة ضريبة الدخل والفصل الثاني قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية تيارت، حيث تم جمع البيانات اللازمة من خلال توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS. وتوصلنا إلى أن سياسة ضريبة الدخل لها أثر في تحقيق الأهداف الاقتصادية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبة، الدخل، النظام الضريبي، المكلف بالضريبة.

Abstract :

This study aims to shed light on the impact of the income tax policy on achieving economic goals, as the income tax is considered an essential tool in the tax policy that encourages foreign and domestic investments in order to achieve economic goals and achieve economic stability. Addressing the concepts related to income tax policy and the second chapter, we conducted a field study at the level of the Tax Directorate of the state of Tيارت, where the necessary data were collected by distributing the questionnaire to a sample of employees and analyzing it using the SPSS statistical package program.

Through this research, we concluded that the income tax has an impact on achieving economic goals.

Keywords: tax policy, income, tax system, taxpayer.